الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
CEOSS 75 Years
في طاعة الله وخدمة الإنسان

رسالة النور
سبتمبر 2026
615

- الثقافة والإعلام

قوة ناعمة تبني الإنسان وتصنع المستقبل

- هل تواكب مناهج الإعلام

متطلبات سوق العمل؟

- إعلام يبني المجتمع

- السوشيال ميديا ومنظومة القيم

رسالة النور

تصدرها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

أسسها الدكتور القس صموئيل حبيب سنة ١٩٥٦

العدد 615 - عدد سبتمبر - 2026

مجلس التحرير

رئيس مجلس الإدارة:

د. ق. أندريه زكي

رئيس التحرير:

حسني ميلاد

مدير التحرير:

جيهان عيد

تصميم غلاف وداخلي:

إيزيس عطية

الثقافة والإعلام شراكة في بناء الوعي وترسيخ الهوية	٣
الثقافة والإعلام قوة ناعمة تبني الإنسان وتصنع المستقبل	٤
إعلام يبني المجتمع	٥
أمين سر لجنة الإعلام والثقافة والآثار بمجلس النواب	٦
العدالة الثقافية	١٠
السوشيال ميديا ومنظومة القيم	١٢
كيف تعيد مؤسسات المجتمع المدني رسم ملامح الإعلام والثقافة في مصر؟	١٤
الإعلام ودعم مفاهيم التنمية.. ما الأدوار، وكيف، ولماذا؟	١٦
هل تواكب مناهج الإعلام متطلبات سوق العمل؟	١٨
من حجر الأجداد إلى حلم الأبناء	٢٠
شعوب على الحافة: (٥) قبائل النوير والدينكا والشلك (جنوب السودان)	٢٢

بقلم
رئيس
مجلس الإدارة

الدكتور القس أندريه زكي

الثقافة والإعلام

شراكة في بناء الوعي وترسيخ الهوية

علاقة وثيقة وقوية تربط بين الثقافة والإعلام، باعتبارهما من مؤسسات التنشئة الاجتماعية المسؤولة بشكل أساسي عن تشكيل منظومة القيم السائدة في المجتمع، ومن ثم بناء الإنسان وتنميته ككل، في مختلف الجوانب والأبعاد: النفسية والاجتماعية والروحية والجسدية والعقلية.

فمن جانب، يؤدي الإعلام دورًا محوريًا في دعم الاستقرار وبناء الثقة داخل المجتمع، وكلما زاد تأثير الإعلام زادت مسؤوليته في نشر الثقافة العامة وحماية الهوية الوطنية للمصريين.

وبطبيعة الحال، هناك مؤثرات كثيرة، فمن المعروف أن العالم يعيش في حالة يمكن وصفها بـ"السيولة الإعلامية" أو "السيولة المعلوماتية"، بسبب ذلك التدفق الهائل والسريع للمعلومات وتعدد المنصات، إلى جانب تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، ما يجعل التمييز بين الحقيقة والمحتوى المفبرك أكثر صعوبة.

وفي ظل هذا الواقع الإعلامي يأتي دور المؤسسات الثقافية، سواء تلك المملوكة للدولة أو الخاصة أو تلك التي تتبع جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، بما تقدمه من محتوى ثقافي متنوع عبر فعاليات متنوعة وإنتاج فكري ثري، حيث تؤدي دورًا أساسيًا في بناء الوعي وترسيخ الهوية المصرية، التي هي نتاج تطور تاريخي مُركب.

والهوية، في هذا السياق، ليست جامدة وليست ثابتة، بل هي عملية ديناميكية، أي متحركة، ومن ثم فإنها قابلة للتطور والتغير مع الزمن، ذلك أن الإنسان يتغير في أفكاره وسلوكه مع الوقت، وبالتالي فإن المجتمعات أيضًا تتطور بشكل طبيعي ومستمر.

يقدم الإعلام ثقافة، وتحتاج الثقافة إلى مختلف وسائل الإعلام لنقلها وإحداث التأثير الأكبر في الجمهور، ومن هنا تأتي العلاقة المشتركة، بل والتكاملية فيما بينهما.

وبالطبع هناك مجموعة من التحديات مثل استعادة ثقة الجمهور، فالإعلام لم يعد مجرد وسيلة لنقل الأخبار، بل أصبح شريكًا أساسيًا في تشكيل الوعي العام، حيث تمثل "صناعة الوعي" الغاية الأسمى لإعلام مسؤول، من خلال تمكين الجمهور من التفكير النقدي، وتقديم المعلومات في سياقاتها الصحيحة، بما يسهم في بناء مجتمع أكثر وعيًا ونضجًا.

من هنا فإنني أدعو إلى تعزيز الضوابط المهنية ومواجهة الاستقطاب الإعلامي، خاصة في ظل التحديات الراهنة. وبالتوازي مع ذلك، تبرز الحاجة إلى بناء استراتيجية ثقافية تقوم على احترام التعددية والتنوع وتحقيق التنمية المستدامة، مع دعم وتشجيع المؤسسات الثقافية في تقديم رسالتها بالتعاون مع مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومنها وسائل الإعلام.

إن الثقافة تمنح المجتمع روحه، والإعلام يمنحه صوته، ولا يمكن لأمة أن تحافظ على هويتها إذا انفصل أحدهما عن الآخر.

الثقافة والإعلام

قوة ناعمة تبني الإنسان وتصنع المستقبل

من بين الأدوار الأساسية التي يؤديها الإعلام في المجتمع المشاركة في عملية التثقيف، والمساهمة في تشكيل هوية المواطنين، بالمشاركة والتعاون مع المؤسسات الثقافية، التي تحتاج بدورها إلى الإعلام حتى تنتشر رسالتها وتصل إلى الجمهور، ومن هنا تأتي المساحة المشتركة التي تجمع بين الإعلام والثقافة، ودورهما في المجتمع، بصورة تنعكس بالأساس على بناء الإنسان/ المواطن، تظهر في أفكاره وقناعاته وسلوكياته. في هذا الإطار يأتي ملف العدد الجديد من مجلة "رسالة النور"، ويتناول دور الإعلام في دعم وترسيخ مفاهيم التنمية، ودور الدولة المصرية في حماية التراث الثقافي للمصريين، وتحقيق العدالة الثقافية باعتبارها الطريق إلى بناء الإنسان وصناعة الوعي، كما نناقش دور المجتمع المدني في مجالي الثقافة والإعلام، ودور منصات التواصل الاجتماعي في دعم وترسيخ منظومة القيم الإيجابية وبناء جسور الحوار، ويتضمن الملف حوارًا مع النائبة ضحى عاصي أمين سر لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب.

إعداد:

أحمد مصطفى علي، أمنية فوزي، آيات الحبال، مادلين نادر، محمد الأحمدي، محمد بربر، ميرنا ماجد

تحرير:

د. رامي عطا صديق

يكتبها:

د. رامي عطا صديق

إعلام يبني المجتمع

مؤخرًا، تحدث الرئيس عبد الفتاح السيسي عن الإعلام ودوره في المجتمع، عند افتتاح مقر القيادة الاستراتيجية "الأوكتاجون" في العاصمة الإدارية الجديدة، حيث أكد الرئيس أهمية فتح المجال أمام الحوار الإعلامي الموضوعي الذي يشمل الرأي والرأي الآخر، بهدف إثراء النقاش وبناء الوعي، في إطار من الاحترام والتفاهم، ودعا الرئيس إلى عقد لقاء سنوي بهدف تنمية وتطوير الإعلام وفتح قنوات للحوار المجتمعي، موضحًا أن تطوير الإعلام بات ضرورة لا تقل أهمية عن تطوير بقية مؤسسات الدولة.

إننا لا نستطيع أن نتجاهل دور الإعلام عند الحديث عن أي بناء وتطوير أو أي تنمية، ننشدها ونتطلع إليها، حيث يتعامل الصحفيون والإعلاميون مع عقل الإنسان ويختصون ببناء وعي المواطن"ة"، من خلال التكوين الثقافي الذي ينعكس على المواطنين من حيث نمط الحياة وأفكارهم وسلوكياتهم، باعتبار الثقافة- بمعناها الواسع- هي أسلوب حياة وطريقة تفكير وممارسة وسلوك، حيث يكون الإنسان هو محور اهتمام الإعلام وتركيزه.

من هنا فإننا نريد إعلامًا مهنيًا، يتميز بالصدق والنزاهة والأمانة والدقة والموضوعية..، يقف على الحياد من مؤسسات المجتمع ومكوناته ومختلف أطرافه وأطيافه، بحيث يكون إعلامًا يُجمّع ولا يُفرّق، وإعلامًا يُعلي المصلحة الوطنية.

نريد إعلامًا ينشر الحقائق ويهتم بتحليلها، من خلال استخدام لغة الأرقام والإحصائيات، مع الاستعانة بالبيانات والمعلومات في مواجهة الأكاذيب والمعلومات المضللة، يرد على الشائعات والأخبار الزائفة، مُستعينًا بالخبراء والمُتخصصين.

نريد إعلامًا يهتم بدعم وترسيخ منظومة القيم الإيجابية وفي مقدمتها قيم الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي والسلام الإيجابي والتسامح والعيش المشترك والحوار الفعّال والتعاون البنّاء..، وأن يؤكد أهمية العمل ويدعو للإنتاج، وفي المقابل

يواجه خطابات الكراهية والتمييز والتعصب والتطرف، والتكاسل، ويرفض الخرافات والغيبيات لصالح العلم والبحث.

نريد إعلامًا يدير حوارًا موضوعيًا حول مختلف المشكلات والقضايا والموضوعات، بحيث يركز على الحلول ويقدم النماذج المضيئة والشخصيات المُلهمة ويسلط الضوء على المبادرات الناجحة والمفيدة، وفي المقابل يواجه الفساد ويناقش أوجه القصور في غير تعميم، ودون تهويل أو تهوين، يحترم الخصوصية، ويبتعد عن التشهير والإساءة لسمعة أي من المواطنين.

نريد إعلامًا يتسم بالتعددية والتنوع، باعتبارها ظاهرة طبيعية، فقد تكون هناك مساحة تشابه ونقاط اتفاق بين مختلف وسائل الإعلام، ولكن هذه المساحة يجب ألا تصل إلى حد التطابق والتماثل التام، ومن ثم تكون هناك فرصة للإبداع والتجديد، ما يجعل لكل وسيلة تميزها وخصوصيتها.

وبالإجمال فإننا نريد إعلامًا يتمتع بالحرية المسؤولة، بحيث يبني المجتمع ولا يهدم، وبالتالي يكون سندًا وعونًا لكل جهود التنمية المستدامة.

ويبقى الإعلام في قلب مؤسسات التنشئة الاجتماعية، المسؤولة عن إعداد الإنسان/ المواطن"ة" لمعترك الحياة وجوانبها المتعددة والمتنوعة.

محررة رسالة النور مع ضحى عاصي

أمين سر لجنة الإعلام والثقافة والآثار بمجلس النواب

ضحى عاصي لـ "رسالة النور":

على مصر مراعاة خصوصيتها الثقافية والحفاظ عليها..

وثورة الاتصالات كسرت احتكار المعلومة

حاورتها: آيات الحبال

تصوير: جيلان حفني

- الإعلام يحتاج إلى توافر ثلاثة أشياء: حرية التعبير وحرية تداول المعلومات والشفافية
- مصر بها آلاف المواهب بالفطرة.. والمهم تحويل هذه المواهب إلى قوة ثقافية فاعلة

يُعاني المشهد الإعلامي والثقافي من حالة ارتباك واضحة، ومن أسبابها ثورة الاتصالات التي منعت احتكار مصدر المعلومات عالميًا، مما أعطى فرصة لـ "دمقرطة الإعلام" مما يستوجب على الإعلام التقليدي البحث عن طرق لمواكبة التطورات الحديثة، لكي يكون له قدرة على التأثير. ويجب الاهتمام بالإبداع المصري وتفرده وخصوصيته لأن مصر قوتها الحقيقية في البشر وإبداعهم.

كانت هذه أبرز ملامح رؤية ضحى عاصي الأديبة والبرلمانية وأمين سر لجنة الإعلام والثقافة والآثار بمجلس النواب حول ملفي الإعلام والثقافة في مصر.

"الثقافة حق للجميع" شعار تبنته ضحى عاصي في حملتها الانتخابية أثناء ترشحها للانتخابات النيابية عام ٢٠٢٠ ومارسته بشكل عملي خلال عملها كنائبة في مجلس النواب لدورتين متتاليتين.

في حوارها مع مجلة "رسالة نور" توضح أسباب حالة الارتباك في ملفي الثقافة والإعلام، وكيف يمكن التعامل مع ملف الإعلام والثقافة في ظل ثورة الاتصالات الحالية. وإليكم نص الحوار:

هل الإعلام المصري تأثر بوجود وسائل التواصل الاجتماعي؟

بالفعل هناك ثورة حدثت في الإعلام لا تقل عن الثورة الصناعية وهي ثورة في الاتصالات أدت إلى تنوع مصادر المعرفة وتعددت مصادر الأخبار بجانب وسائل الإعلام التقليدية.

ما هو التغير الناتج في المشهد الإعلامي بسبب ثورة الاتصالات من وجهة نظرك؟

ثورة الاتصالات أسهمت في تطور وسائل التواصل الاجتماعي، ووضعت الإعلام التقليدي في صعوبة شديدة، وأدت إلى كسر الاحتكار لمصدر المعلومة بعد هيمنة وسائل الإعلام التقليدية على المعلومات، وأعطت قدرًا من الديمقراطية في الإعلام، وهذا شيء إيجابي ويعطي فرصة لـ "دمقرطة الإعلام" ويجب أن يكون الإعلام قويًا حتى يكون لديه القدرة على جذب مصداقية القارئ والمشاهد.

أتاحت ثورة الاتصالات للإنسان العادي أن يشارك في عملية الإخبار، فالوصول للمعلومة أصبح أسرع، كما أنه أتاح لمناطق جغرافية بعيدة عن المركزية أن تظهر ويكون لها صوت، وهذا أربك المؤسسات التقليدية التي ما زالت تتعامل مع العالم على أنها المصدر الوحيد للمعلومة، لأنه أصبح هناك طارئ جديد لم تعرف كيف تتعامل معه.

كيف يمكن للإعلام التقليدي التعامل مع تطور وسائل التواصل الإعلامي وتأثيرها على منظومة الإعلام؟

لكي يتمكن الإعلام التقليدي من مواكبة هذه التغيرات يجب أن يملك أدوات تحقق المصداقية وجذب المشاهد، خاصة أن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ينقلون الحدث محملين بوعيهم الخاص بدون قواعد مهنية.

تم تشكيل العديد من اللجان لتطوير الأداء الإعلامي وخرجت بتوصيات وطلب الرئيس عبد الفتاح السيسي عقد اجتماع سنوي لمراجعة أوضاع الإعلام. كيف يمكن الاستفادة من هذا كله؟

الرئيس مشكورًا وجه بفتح المجال العام، وهذا جيد جدًا ولكن كيف سيتم تطبيق هذا، من وجهة نظري أن المسؤولين عن الإعلام الرسمي لابد أن يعيدوا دراسة الواقع المجتمعي والإعلامي، ودراسة كيف تصل إلى الناس، سواء من حيث المحتوى أو الوسائل المستخدمة لتمتلك المصداقية وهي مقياس النجاح من وجهة نظري.

وفي الحقيقة علينا أيضًا مراجعة الأسباب الموضوعية التي تجعل الكثير من الناس يميل لتصديق أي صفحة أو محتوى لا يعلمون حتى خلفية صاحبها عن مصادر رسمية سواء حكومية أو خاصة، ومن هنا نذهب إلى نقطة أخرى كل بذرة جيدة تحتاج إلى أرضية صالحة ولكي نحصل على نتائج يجب الاهتمام بالمدارس، وأنا مؤمنة بأن الحلول تكون طوبة صغيرة على طوبة، للوصول إلى الهدف المطلوب.

مؤخرا اختفى الإعلام الموجّه للطفل ما هي أسباب هذا؟

برامج الأطفال أغلبها باللهجات الخليجية واختفت البرامج المصرية الموجهة للأطفال، والحكومة تبرر ذلك بنقص الميزانيات للإنتاج، فهذه الحكومة لا ترى الثقافة ضرورة وبالتالي أنا كنائبة ممثلة عن حزب التجمع رفضت الموازنة العامة وأعلنت ذلك في البرلمان.

هل هناك رؤية واضحة لدى الحكومة بخصوص الهدف من الإعلام؟

واضح أن هناك ارتباكًا في الرؤية بين الهيئات المعنية بالإعلام بين هل نريد إعلامًا رسميًا جافًا، أم إعلامًا تفاعليًا وتشاركيًا، ولكي تكون في مصر منظومة إعلامية قوية صادقة مؤثرة يجب أن تتوافر ثلاثة أشياء هي حرية التعبير وحرية تداول المعلومات والشفافية. لا حديث عن إعلام قوي بدون هذه المقومات.

هناك أكثر من مؤسسة تدير الإعلام هل هناك أزمة فى التنسيق بينهم رغم أن أدوارهم محددة في الدستور وهل نحتاج إلى تشريعات لتطوير الأداء الإعلامي؟

فكرة إنشاء ثلاثة هيئات مستقلة وكل هيئة لها دور هذا عظيم جدًا، ولكن السؤال الأهم هو لماذا التنسيق؟ كل من هؤلاء المؤسسات لها دورها

الواضح والمحدد، ووجهة نظري أننا لا نحتاج التنسيق بينهم بقدر ما نحتاج لأن تكون هناك رؤية واضحة لشكل الإعلام في مصر.

من وجهة نظرك ما الذي أصاب الثقافة والفنون في مصر؟

مصر قوتها الحقيقية في البشر وإبداعهم، وقوتها الناعمة في الثقافة والفنون والإبداع ولكن منذ بداية سبعينيات القرن الماضي وعلى مدار أكثر من ٣٠ عامًا عانت مصر من تجهيل متعمد للشعب باسم الدين واتجاه قوي نحو السطحية والاستهلاكية، وأحد الأسباب الحركة الوهابية لكي يكف هذا الشعب عن القراءة والإبداع وتذوق الفن، ووصلت الأزمة إلى مؤسسات التعليم ومساحات حرية التعبير، وما نحن فيه الآن هو نتيجة التجهيل المتعمد في الفترات السابقة.

بما تفسرين العزوف النسبي عن القراءة خاصة الكتب والصحف الورقية؟

من أربعين سنة أظهرت الأعمال السينمائية والتلفزيونية المثقف بصورة غير جيدة مثل شخصية "عيسوي"، فبعض الأعمال أظهرته أنه شخص مجنون، ومنفصل عن الواقع، وظهرت أفلام أخرى لتشويه بعض التيارات اليسارية، وحتى لو ظهرت هذه الأعمال من باب حسن النية ولكنها كانت مؤثرة في النظر الجمعي إلى المثقف وبعض التيارات السياسية، بجانب أن نمو الجانب الاستهلاكي الذي يخدم الرأسمالية تسبب في عزوف وتغير الأذواق في المجتمع، خاصة أن المجتمع ضاغط نحو النمط الاستهلاكي.

هل علينا إعادة تأسيس العقل المصري لكي يتذوق الفنون؟

العقل المصري وبشهادة التاريخ عقل مميز، ولكن يجب علينا أن نخلق المساحات، التي تشجعه على النقد والابتكار والتحليل، وذلك بأساليب وطرق تتناسب مع الأدوات الجديدة، خاصة مع وجود ضغوط شديدة اجتماعية ومادية، ويجب أن تكون هناك مساحة لحرية الإبداع والتعامل مع الأفكار حتى نضمن وجود عقول مبتكرة وليست عقولًا مبنية على السمع والطاعة.

لماذا تغير ذوق القارئ أو المتلقي وأصبحت النخبة الثقافية تأثيرها محدود؟

أسباب كثيرة منها التنشئة القائمة على السمع والطاعة سواء في البيت أو المدرسة، وعدم وجود مساحات آمنة للابتكار وثقافة التسطيح وتسليع القيمة، حتى وصلت الأمور لتمجيد التفاهة أحيانًا. كل هذا يؤثر على الإنسان، وتجعل الشخص لا يتعامل مع سبل متنوعة للمعرفة، وعندما يقترب من منطقة الفنون والثقافة يرتبك في مجتمع تظهر فيه أصوات مختلفة منها من يحرم ومنها من يحتقر ومنها من يسفه. ومع الوقت يتحول الحديث عن الثقافة والإبداع كأنه شيء من الرفاهية أو الانفصال عن الواقع، ويتحول المثقفون إلى نخبة محدودة وتأثيرها على دوائر محدودة. ونتيجة هذا ظهرت كتابات شديدة السطحية وتغير الشكل العميق للثقافة، وسعت دور النشر لتحويل منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي إلى كتب وهذه التغيرات حدثت في العالم كله، ويجب قبول ذلك والتعامل معه.

كيف يمكن رفع الوعي بأهمية الثقافة؟

البدء من القاعدة العريضة وبالتالي يجب العودة إلى المسرح المدرسي وتوفير الكتب بأسعار رخيصة، وتخصيص حصص للقراءة في المدارس، والاهتمام بالموسيقى والأنشطة المدرسية الإبداعية، في كل المناطق وداخل القرى وفي المحافظات خارج العاصمة، ونشر الأنشطة الثقافية والإبداعية في مراكز الشباب، لأن للإبداع معادلة تعتمد على المبدع والمتلقي حتى يكون لديهم تفاعل مع ما يقدمه المبدع.

ما هو الدور الذي يجب أن تقوم به وزارة الثقافة؟

الثقافة هي باختصار عقول الناس والتي تترجم إلى سلوكيات ومواقف وقرارات، ولذا هي مساحة حرية وترفيه، وهي أمن قومي واقتصاد وكل شيء. من رأيي أن دور وزارة الثقافة أن تقوم بتوفير المقومات والطرق التي تساعد الإنسان المصري على أن يجد فضاءات آمنة لتحقيق كل ما ذكر، أما كيف تنجح الوزارة في تحقيق هذا الهدف، هذا سؤال آخر يتعلق بالإدارة والميزانيات والمعوقات التي تقابلها، ومنها العنصر البشري.

في رأيك هل هناك اهتمام حقيقي بالاستثمار الثقافي؟

الممارسات الموجودة حاليًا في بعض القطاعات هي عبارة عن تأجير المسارح أو تأجير الحدائق كمقاهٍ، وهذا ليس استثمارًا ثقافيًا، ولكن الاستثمار الثقافي الحقيقي هو أن يكون لدينا عمل فني ناجح يحقق الوعي والدخل والترفيه، أو تصدير الكتاب، وهذا من أفضل أنماط الاستثمار الثقافي.

لماذا هناك أزمة اقتصادية في ملف الثقافة؟

هناك أزمة اقتصادية حقيقية يعيشها كل المصريين، والثقافة ليست أولوية لدى الحكومة، ويجب أن تخصص الدولة ميزانية جيدة للثقافة وأن يكون هناك إنتاج ثقافي يحقق تأثيرًا، خاصة أن ملف الثقافة هو ملف خدمي لا يمكن أن يكون ملفًا استثماريًا، وأنا ضد تحويل ملف الثقافة إلى ملف استثماري بالمعنى التقليدي، لأن الثقافة هي

استثمار من نوع آخر لا يُقاس بالأرقام، هي الاستثمار في البشر، ولقد تصدى البرلمان والجماعة الثقافية لغلق بيوت الثقافة في القرى، بدعوى توفير بعض الميزانيات وتم التراجع عن هذا الطرح.

ما هي المظاهر التي تشير إلى أن الثقافة ليست أولوية لدى الحكومة؟

أفضل تعبير عن الأولويات بالأرقام وبالتالي الميزانية الموجهة للثقافة ضعيفة، ويتم وضع مشروعات قوانين تستهدف وضع ضريبة على المسارح باعتبارها ملاهي هذا يمثل عبئًا، ولا يتم تخصيص مكافآت مناسبة للمبدعين، فمثلًا المقابل لحضور البروفة للفرق التابعة للسيرك القومي هو ٨ جنيهات في البروفة، هذا يشير إلى أن الحكومة لا تنظر إلى الثقافة على أنها أولوية، ونحاول في البرلمان إبراز هذه الأزمات التي تبدو صغيرة في محاولة لتغيير الوضع.

لماذا لا يوجد لدينا مشروع ثقافي مصري ومشروع لتنشئة المبدعين؟

مصر بها آلاف المواهب بالفطرة، لا توجد مشكلة في المواهب، ولكن المشكلة هي تحويل هذه المواهب إلى قوة ثقافية فاعلة، وهناك ضغوط برلمانية لكي يتم الاهتمام بملف الثقافة، ولكنه يحتاج إلى أن يكون أولوية لدى الدولة ويحظى بميزانيات جيدة، وتذليل العوائق ووضع التشريعات اللازمة.

ما رأيك في أنشطة قصور الثقافة وطرق تسويقها؟

رغم ما تقدمه قصور الثقافة من جهود ومحاولات لجذب الجمهور ولكن الميزانيات المخصصة لها واللوائح الرسمية والخوف من المساءلة تمنع من تسويق المنتج بشكل جيد، ورغم تنفيذ الهيئة

للعديد من المبادرات المهمة إلا أنها لا تصل إلى كافة المناطق.

من وجهة نظرك كيف أثرت قرارات ترشيد الإنفاق التي أصدرها مجلس الوزراء على دور مصر الثقافي الإقليمي؟

ترشيد النفقات تسبب في غياب مصر عن العديد من الفعّاليات الدولية العامة، وبعض معارض الكتب الدولية، وقد وجهت طلبًا لمجلس الوزراء باستثناء قطاع الثقافة من ترشيد النفقات خاصة أن مصر تصدر القوى الناعمة، وذلك يتحقق بالتواجد، ولدينا منتج يمكن تصديره للخارج ويدر دخلًا وعملة صعبة.

هل فقدت مصر جزءًا من قوتها الناعمة مؤخرًا لصالح بعض الدول الخليجية خاصة في الجوائز الخاصة بالآداب؟

مصر لها وزنها الثقافي والكاتب والفنان الذي يحظى بجائزة مصرية يعتبر أنه تم تعميده والاعتراف به بشكل دولي، والقيمة المادية للجوائز المصرية أقل من غيرها، ولكن يجب الحفاظ عليها ولا نفرط فيها، ونحافظ على خصوصيتها ومصداقيتها واستدامتها، ولا نقلق من أن يكون لأي دولة تتطلع لعمل جوائز تضاهي الجوائز المصرية، لأن هذا التنوع جيد ولكن علينا الحفاظ على جوائزنا، فالنموذج المصري المتفرد لأن هذا جزء من قوة مصر الناعمة.

كان لك دور في مشاركة مصر في البريكس والتواجد الثقافي المصري في روسيا؟

أنا متواجدة في المشهد الثقافي الروسي وعضو اتحاد الكتاب الروس، وتمت دعوتي لحضور اجتماع لبرلمانيين من دول البريكس، وخلال الاجتماع اقترحت تأسيس جائزة ثقافية تجمع دول البريكس تكون مثل جائزة نوبل، وأعددت مشروع الجائزة، والفكرة لاقت استحسان دول البريكس، وشكلنا مجلس أمناء للجائزة مكون من ممثلين عن ١١ دولة، وتم ترشيح الأدباء من كل الدول، وبالطبع كانت هناك لجنة تحكيم مستقلة، وفازت بالجائزة الكاتبة المصرية الكبيرة سلوى بكر بين منافسين من ١٠ دول.

العدالة الثقافية الطريق إلى بناء الإنسان وصناعة الوعي

• نحو مشروع إنساني متكامل يصنع المستقبل ويحمي الهوية

محمد بربر

في الوقت الذي تتجه فيه الدول إلى بناء اقتصادات أكثر قدرة على المنافسة ومجتمعات أكثر استقرارًا، أصبحت الثقافة أحد أهم عناصر القوة الناعمة التي تُقاس بها قدرة الأمم على صناعة المستقبل. ولم تعد التنمية المستدامة مفهومًا اقتصاديًا يرتبط بزيادة الإنتاج أو تشييد الطرق والمدن الجديدة، وإنما أصبحت عملية متكاملة تستهدف الإنسان في المقام الأول، وتسعى إلى تنمية وعيه، وحماية هويته، وإطلاق طاقاته الإبداعية، وترسيخ قيم المشاركة والانتماء.

ومن هذا المنطلق، تبرز العدالة الثقافية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، لأنها تعني أن تصل الخدمات الثقافية والمعرفة والفنون والكتاب والمسرح والموسيقى والأنشطة الإبداعية إلى كل مواطن، بصرف النظر عن مكان إقامته أو مستواه الاقتصادي أو الاجتماعي. فكل مجتمع يضمن حق مواطنيه في الثقافة يفتح أمامهم أبواب المشاركة والإبداع ويمنحهم القدرة على التفكير النقدي، ويصنع أجيالًا أكثر قدرة على مواجهة التطرف والشائعات، وأكثر استعدادًا للمشاركة في بناء الوطن.

وفي مصر، تتوافق هذه الرؤية مع فلسفة الجمهورية الجديدة التي جعلت بناء الإنسان محورًا رئيسيًا للمشروع الوطني، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن التنمية الحقيقية لا تكتمل بالمشروعات العمرانية وحدها، وإنما تحتاج إلى مواطن واعٍ يمتلك المعرفة، ويحافظ على هويته، ويشارك في صناعة مستقبله، وهو ما يجعل العدالة الثقافية أحد المسارات المهمة لتحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

العدالة الثقافية واتفاقية اليونسكو

يشير مفهوم العدالة الثقافية إلى ضمان حق جميع الأفراد في الوصول إلى الثقافة والمشاركة فيها وإنتاجها والاستفادة منها دون تمييز، مع احترام التنوع الثقافي، وحماية التراث، وإتاحة الفرص المتكافئة أمام المبدعين في مختلف المناطق والفئات الاجتماعية.

وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) أن الثقافة تمثل محركًا للتنمية المستدامة، وأن التنوع الثقافي وإتاحة المشاركة في الحياة الثقافية يمثلان جزءًا أصيلًا من حقوق الإنسان، وهو ما انعكس في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥م، التي تدعو إلى توفير بيئة تسمح لجميع المواطنين بالإبداع والمشاركة والوصول إلى المنتجات والخدمات الثقافية.

كما تنص المادة (٢٧) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحق في المشاركة الحرة في الحياة الثقافية للمجتمع، والاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه، وهو ما يجعل العدالة الثقافية امتدادًا طبيعيًا لمفهوم العدالة الاجتماعية، لأنها تضمن حق الإنسان في المعرفة والإبداع والتعبير.

لماذا أصبحت العدالة الثقافية ضرورة؟

يقول الشاعر أحمد الشهاوي إن العالم يشهد اليوم تغيرات متسارعة فرضتها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ومنصات التواصل الاجتماعي، وأصبح إنتاج المحتوى وتداوله يتم بسرعة غير مسبوقة، الأمر الذي جعل الثقافة خط الدفاع الأول عن الهوية الوطنية والوعي المجتمعي.

ويضيف "عندما تتوافر العدالة الثقافية، تتسع دائرة القراءة، وتزداد فرص اكتشاف المواهب، وتتراجع الفجوة بين العاصمة والأقاليم، ويصبح المسرح والمكتبة وقصور الثقافة والمتاحف والمنصات الرقمية أدوات لبناء الإنسان، وليس مجرد مؤسسات تقدم خدمات ترفيهية، وتنعكس العدالة الثقافية أيضًا على الاقتصاد الوطني من خلال دعم الصناعات الإبداعية، وتشجيع الابتكار، وحماية التراث، وتنشيط السياحة الثقافية، وخلق فرص عمل جديدة في مجالات النشر، والسينما، والموسيقى، والفنون البصرية، والحرف التراثية، وهي قطاعات أصبحت تمثل نسبة متزايدة من الاقتصاد العالمي".

العدالة الثقافية والتنمية المستدامة

لم تعد الثقافة عنصرًا هامشيًا في خطط التنمية، وإنما أصبحت ركيزة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالمجتمعات التي تستثمر في الثقافة تستثمر في التعليم، والابتكار، والتماسك المجتمعي، وتمكين الشباب والمرأة، والحفاظ على التراث، وتعزيز الاقتصاد الإبداعي.

وتؤكد تقارير اليونسكو أن الثقافة تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العديد من أهداف التنمية المستدامة، من بينها التعليم الجيد، والعمل اللائق، والمدن المستدامة، والحد من أوجه عدم المساواة، وبناء مجتمعات يسودها السلام والشمول، لأن الثقافة تمنح الإنسان القدرة على الحوار وقبول الاختلاف واحترام التنوع، وهي قيم لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة من دونها.

ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز الهوية

يوضح الدكتور إبراهيم منصور، أستاذ الأدب العربي بجامعة المنصورة، أنه من الضروري العمل على إطلاق مبادرات تستهدف رفع الوعي، وتطوير المؤسسات الثقافية، والتوسع في إنشاء المكتبات العامة، وتحديث قصور الثقافة، والحفاظ على التراث المادي وغير المادي، ودعم الصناعات الثقافية والإبداعية، إلى جانب إدماج التكنولوجيا في تقديم الخدمات الثقافية، بما يتيح وصولها إلى شرائح أوسع من المواطنين.

ويشير إلى أن تحقيق العدالة الثقافية لا يعني توزيع الأنشطة الثقافية على المحافظات بصورة متساوية فحسب، وإنما يتطلب إعادة رسم الخريطة الثقافية لمصر، بحيث يصبح لكل محافظة وكل مدينة وكل قرية نصيبها العادل من الفعاليات الثقافية، ومن اكتشاف المواهب، ومن فرص النشر والإنتاج الفني، ومن الوصول إلى الكتاب والمسرح والسينما والفنون الرقمية، لأن الثقافة عندما تغيب عن أي منطقة يزداد فراغ الوعي، وتصبح البيئة أكثر قابلية لتلقي الأفكار المتطرفة والشائعات وخطابات الكراهية.

ويستطرد حديثه "كما أن الجمهورية الجديدة تقوم على ترسيخ قيم المواطنة والهوية الوطنية، وهي أهداف ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالثقافة، لأن الثقافة هي الوعاء الذي يحفظ الذاكرة الوطنية، ويعزز الانتماء، ويمنح المجتمع القدرة على التفاعل مع العالم دون أن يفقد خصوصيته الحضارية".

حياة ثقافية مستدامة حق أصيل لكل مواطن

من جانبه، يؤكد الناقد والقاص سمير الفيل، أن العدالة الثقافية تبدأ من الاعتراف بأن الثقافة حق للمواطن وليست امتيازًا، وأن نجاح أي سياسة ثقافية يُقاس بقدرتها على الوصول إلى الطفل في القرية كما تصل إلى الشاب في العاصمة، لأن المعرفة التي لا تصل إلى الجميع تتحول إلى فرصة غير متكافئة بين أبناء المجتمع.

ويوضح أن العدالة الثقافية تحتاج إلى اكتشاف المبدعين في المحافظات، وفتح أبواب النشر أمامهم، ومنحهم فرصًا عادلة للظهور، لأن كثيرًا من الطاقات الإبداعية تظل حبيسة البعد الجغرافي أو ضعف الإمكانات، مشيرًا إلى أن الثقافة هي الوسيلة الأعمق لترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر، وأن المجتمع الذي يقرأ أكثر ويتذوق الفنون أكثر يصبح أكثر قدرة على الحوار، وأقل عرضة للتعصب والانغلاق، وهو ما يجعل العدالة الثقافية أحد أهم أدوات الأمن الفكري.

ويتابع حديثه "رغم أن الهيئة العامة لقصور الثقافة أسهمت في مراحل مختلفة في توسيع نطاق العمل الثقافي داخل المحافظات، فإن تحقيق العدالة الثقافية بصورة كاملة يظل مرتبطًا بتعزيز اللامركزية، ومنح الأقاليم دورًا أكبر في التخطيط وإدارة النشاط الثقافي بما يتناسب مع احتياجاتها وخصوصيتها. فالهدف لا يقتصر على إنشاء مبانٍ ثقافية جديدة، وإنما يمتد إلى بناء حياة ثقافية مُستدامة تتيح للمواطن، أينما كان، الوصول إلى المسرح والسينما والمكتبة العامة والمعارض الفنية والندوات والأنشطة الإبداعية".

تطوير الأنشطة والصناعات الثقافية لمواكبة العصر

تضيف الكاتبة والناقدة دعاء البطراوي أن العدالة الثقافية تعني أن يجد كل صاحب موهبة من يسمعه، وكل قارئ من يمد إليه الكتاب، وكل طفل مساحة يكتشف فيها خياله، لأن الأمم لا تصنع مستقبلها بالمصانع وحدها، وإنما تصنعه أيضًا بالكلمة واللحن واللوحة والمسرح، لافتة إلى أن الوصول إلى عدالة ثقافية كاملة ما زال يتطلب مواجهة عدد من التحديات، من أبرزها التفاوت في توزيع المؤسسات الثقافية بين المحافظات، وضعف معدلات القراءة، وارتفاع تكلفة بعض الأنشطة الفنية، وتأثير المحتوى الرقمي غير المنضبط، والحاجة إلى تطوير الصناعات الثقافية بما يتناسب مع متطلبات العصر.

وتتابع "عندما تصبح العدالة الثقافية واقعًا يعيشه المواطن في المدينة والقرية، وعندما يجد كل مبدع فرصته، وكل طفل نافذته إلى المعرفة، فإن التنمية تصبح أكثر رسوخًا، وتتحول الجمهورية الجديدة إلى مشروع حضاري متكامل يجمع بين العمران والإنسان، وبين الاقتصاد والثقافة، وبين الحاضر والمستقبل".

تسويق المنتج الثقافي والتعليمي داخليًا وخارجيًا

ويدعو الناقد الدكتور محمود الضبع إلى إعادة صياغة مفاهيم التعليم والثقافة، وتحديد الأهداف منها؛ ليتَّسع المفهوم ويشمل القدرة على امتلاك مهارات التفكير وطرق البحث العلمي وأساليبهما. بما في ذلك المنتج المادي، والعادات والتقاليد، وأساليب التعايش، والمعتقدات والأفكار، والمباني والآثار، والبحوث والدراسات العلمية.

ويؤكد أن تحقيق العدالة الثقافية يُمثل أحد أهم مفاتيح نجاح التنمية المستدامة، لأنه يربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإنسانية، إلى جانب ضرورة إعادة إنتاج المنتج الثقافي وصياغته بالاعتماد على أساليب إدارة المحتوى المعاصرة، وهي أمور ليست بعيدة المنال أو مُكلفة، وإنما يستطيع أبناء كل مؤسسة ثقافية أو اجتماعية تحقيق ذلك حال تفهم المسؤول عنها، وحال وجود رؤية ثقافية إنتاجية تستثمر الإمكانات المتاحة وتوظف الطاقات البشرية المشتتة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فضلًا عن تسويق المنتج الثقافي والتعليمي داخليًا وخارجيًا، عبر المعارض المتنوعة والمتعددة الأشكال، وعبر المواقع المتطورة والصفحات والمدونات على شبكات الإنترنت، وعبر ما يُسمّى بالسياحة الثقافية؛ ليس بالمنطق التقليدي الإعلاني، وإنما بمنطق إدارة المحتوى المعاصر.

السوشيال ميديا ومنظومة القيم

منصات التواصل الاجتماعي.. بين إشعال الكراهية وبناء جسور الحوار

سامح يني | هانة ضوة | محب نعيم

- **سامح يني: واحدة من أهم الفضاءات العامة المؤثرة في تشكيل الوعي وصناعة الرأي العام**
- **هاني ضوة: تحمل فرصًا كبيرة لتعزيز الحوار والتفاهم بين أتباع الثقافات والأديان المختلفة**
- **محب نعيم: أحلم بالاستخدام الأمثل لهذه المنصات لتتحول إلى جسور حوار حقيقية تُعلي من قيم المشترك الإنساني وتنبذ خطاب الكراهية**

ميرنا ماجد

في لحظة واحدة، قد يتحول منشور على إحدى منصات التواصل الاجتماعي إلى جسر يقرّب بين أتباع الأديان المختلفة، أو إلى شرارة تشعل موجة من الكراهية والانقسام. بضغطة زر، تنتقل الرسائل والصور ومقاطع الفيديو إلى ملايين المستخدمين، لتصنع وعيًا جديدًا، أو ترسخ صورًا نمطية، أو تؤجج خطابًا متطرفًا يصعب احتواء تداعياته.

ومع اتساع تأثير المنصات الرقمية في تشكيل الرأي العام، لم يعد الحوار بين أتباع الأديان حكرًا على المؤتمرات واللقاءات المباشرة، بل انتقل إلى الفضاء الإلكتروني، حيث تتقاطع الآراء والثقافات والمعتقدات في مساحة مفتوحة لا تعترف بالحدود الجغرافية، غير أن هذه المساحة نفسها أصبحت بيئة خصبة لانتشار خطاب الكراهية والمعلومات المضللة، بما يهدد قيم التعايش والتفاهم المشترك.

وفي المقابل، يرى خبراء ومهتمون بالحوار بين الأديان أن المنصات الرقمية تحمل فرصًا غير مسبوقة لبناء جسور التواصل، وتصحيح المفاهيم المغلوطة، وإبراز القيم الإنسانية المشتركة، إذا ما استُخدمت بمسؤولية، واستندت إلى خطاب إعلامي مهني يرسخ ثقافة السلام واحترام التنوع.

فكيف أسهمت منصات التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل مشهد الحوار بين الأديان؟ وأين تقف الحدود الفاصلة بين حرية التعبير وخطاب الكراهية؟ وما السبل الكفيلة بتحويل هذه المنصات من ساحات للاستقطاب إلى أدوات لتعزيز التفاهم المشترك؟ تلك هي الأسئلة التي يسعى هذا التحقيق للإجابة عنها.

منصات التواصل.. فضاء جديد لتشكيل الوعي

أكد سامح يني، مساعد رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، أن منصات التواصل الاجتماعي أصبحت واحدة من أهم الفضاءات العامة المؤثرة في تشكيل الوعي وصناعة الرأي العام، ولم تعد مجرد وسائل لتبادل الأخبار أو التواصل بين الأفراد، بل تحولت إلى أدوات قادرة على بناء الجسور بين الشعوب والثقافات والأديان، كما يمكن أن تتحول في الوقت نفسه إلى منصات لنشر الكراهية والتعصب إذا أسيء استخدامها.

الحوار بين الأديان يتجاوز الحدود الجغرافية

وقال إن التطور التكنولوجي أتاح فرصًا غير مسبوقة للحوار بين أتباع الديانات المختلفة، حيث أصبح من الممكن أن يتبادل رجال الدين والمثقفون والشباب الأفكار والخبرات عبر الحدود الجغرافية، بما يسهم في تصحيح الصور النمطية، وتعزيز ثقافة قبول الآخر، وإبراز القيم المشتركة التي تدعو إليها الأديان السماوية، وفي مقدمتها المحبة والرحمة والسلام واحترام كرامة الإنسان.

وأضاف أن التجارب الناجحة أثبتت أن منصات التواصل يمكن أن تكون وسيلة فعالة في نشر المبادرات المشتركة بين المؤسسات الدينية، وإبراز نماذج التعايش الإيجابي، وتسليط الضوء على القصص الإنسانية التي تؤكد أن الاختلاف الديني لا يمنع التعاون من أجل خدمة المجتمع، بل قد يكون مصدرًا للإثراء والتكامل.

وأشار إلى أن الوجه الآخر لهذه المنصات يتمثل في سرعة انتشار الشائعات وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة، خاصة في

أوقات الأزمات، حيث يستغل البعض طبيعة وسائل التواصل وسرعة تداول المحتوى لإثارة الفتن أو نشر أفكار متطرفة تستهدف تمزيق النسيج الوطني وإشعال الصراعات بين أبناء المجتمع الواحد.

الوعي الرقمي.. خط الدفاع الأول

ونوه بأن مواجهة هذه الظواهر لا تقتصر على حذف المحتوى المسيء أو فرض العقوبات القانونية، وإنما تبدأ ببناء وعي رقمي لدى المستخدمين، وتعزيز ثقافة التحقق من المعلومات قبل إعادة نشرها، إلى جانب دعم المحتوى الإيجابي الذي يدعو إلى الحوار والتسامح والاحترام المتبادل.

وأكد أن المؤسسات الإعلامية والدينية تتحمل مسؤولية مشتركة في هذا المجال، من خلال إنتاج محتوى مهني ورصين يخاطب مختلف الفئات، ويقدم خطابًا عقلانيًا بعيدًا عن الاستقطاب، مع الاستفادة من الأدوات الرقمية الحديثة للوصول إلى الشباب بلغتهم وبالوسائط التي يفضلونها.

وأضاف أن نجاح الحوار بين الأديان عبر منصات التواصل الاجتماعي يرتبط بقدرة المشاركين على الإنصات قبل الحديث، واحترام حق الآخرين في الاختلاف، والابتعاد عن الأحكام المسبقة، والتركيز على القيم الإنسانية المشتركة التي تجمع البشر أكثر مما تفرقهم.

التكنولوجيا في خدمة السلام لا الصراع

واختتم سامح يني بالتأكيد على أن مستقبل المجتمعات أصبح مرتبطًا بقدرتنا على توظيف التكنولوجيا لخدمة الإنسان، مشددًا على أن منصات التواصل الاجتماعي ليست خيرًا مطلقًا ولا شرًا مطلقًا، وإنما تحدد قيمتها الطريقة التي نستخدمها بها. فإذا أحسنّا استثمارها، أصبحت منبرًا لنشر ثقافة السلام والتفاهم، وتعزيز الحوار بين الأديان، ومواجهة خطاب الكراهية، وترسيخ قيم المواطنة والتعايش التي تحتاجها مجتمعاتنا اليوم أكثر من أي وقت مضى.

من أداة للتواصل إلى صانع للرأي العام

من جانبه، قال هاني ضوة، عضو اللجنة التنفيذية لمنصة الحوار والتعاون بين القيادات والمؤسسات الدينية المتنوعة في العالم العربي، وعضو المركز الإعلامي لدار الإفتاء المصرية، إن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت جزءًا أساسيًا من حياة الناس، ولم تعد مجرد وسيلة للتواصل أو تبادل الأخبار فحسب، بل تحولت إلى فضاء مفتوح لتشكيل الأفكار والمواقف والتأثير في نظرة الأفراد إلى الآخر المختلف دينيًا أو ثقافيًا أو عرقيًا.

وأضاف أن هذه المنصات بما لها من إمكانات هائلة تحمل فرصًا كبيرة لتعزيز الحوار والتفاهم بين أتباع الثقافات والأديان المختلفة، خاصة أنها تتيح التواصل المباشر بين الناس دون حواجز جغرافية أو ثقافية، كما تمنح المؤسسات الدينية والفكرية فرصة للوصول إلى فئات جديدة من الشباب بلغة أقرب إلى واقعهم واهتماماتهم مما يساعد على تقديم خطاب أقرب إلى هذه الفئة وأكثر قدرة على التأثير في وعيهم وتشكيل رؤيتهم للآخر.

المشكلة ليست في التكنولوجيا بل في المستخدم

وأشار إلى أن المشكلة لا تكمن في التكنولوجيا نفسها، وإنما في طريقة استخدامها. فكما يمكن استثمار المنصات الرقمية في نشر قيم الاحترام والمواطنة والعيش المشترك، يمكن أيضًا أن تستخدم في بث الشائعات أو التحريض أو نشر الصور النمطية السلبية عن الآخرين. ولذلك فإن مستخدمي هذه المنصات تقع على عاتقهم مسؤولية لا تقل أهمية عن مسؤولية المنصة ذاتها.

كما أوضح ضوة أن الخوارزميات التي تعتمد عليها منصات التواصل تلعب دورًا مؤثرًا في تشكيل ما يراه المستخدم يوميًا، حيث تميل إلى إبراز المحتوى الذي يحقق تفاعلًا أكبر، بغض النظر عن قيمته أو تأثيره المجتمعي. وللأسف في بعض الأحيان يكون المحتوى الأكثر إثارة للغضب والجدل والتحريض على رفض الآخر هو الأسرع انتشارًا والأكثر تفاعلًا، وهو ما يفسر سرعة تداول بعض الرسائل التي تحوي خطابًا للكراهية أو الاستقطاب مقارنة بالمحتوى الهادئ والمتوازن.

الخطاب البديل.. السبيل لمواجهة الكراهية

وأكد أن مواجهة خطاب الكراهية لا تكون فقط بحذف المحتوى المسيء، وإنما بتقديم خطاب بديل قادر على الوصول إلى الناس والتأثير فيهم، يركز على المشتركات الإنسانية وقيم الرحمة والعدل واحترام الكرامة الإنسانية ويرسخ قيم العيش المشترك. كما أن عرض النماذج الناجحة للتعايش والتعاون بين أتباع الأديان والثقافات المختلفة يسهم في تصحيح كثير من الصور الذهنية الخاطئة التي تتشكل عبر الفضاء الإلكتروني.

المحتوى المهني يجذب الشباب ويواجه الاستقطاب

وشدد ضوة على أن المؤسسات الدينية والثقافية لم يعد يكفيها مجرد التواجد على منصات التواصل الاجتماعي، بل أصبحت مطالبة بإنتاج محتوى رقمي جذاب ومهني قادر على الوصول إلى الجمهور، خاصة فئة الشباب، ومنافسة المحتوى الذي يقوم على الإثارة أو الاستقطاب، مُضيفًا أن نشر التجارب الإنسانية المشتركة بين أتباع الأديان المختلفة يسهم في بناء الثقة وتعزيز ثقافة التعارف وقبول التنوع.

مستقبل الحوار يبدأ من المحتوى الرقمي

واختتم تصريحاته بالتأكيد على أن الاستثمار الحقيقي في وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الذكاء الاصطناعي يجب أن ينطلق من بناء محتوى جاد وقريب من الناس، خاصة الشباب، لأن مستقبل الحوار والتفاهم في عالمنا المعاصر لن يتشكل فقط في قاعات المؤتمرات والندوات، وإنما أيضًا على الشاشات التي يقضي أمامها الملايين من مختلف الفئات ساعات طويلة كل يوم.

منصات التواصل.. «سوق عكاظ» العصر الرقمي

ومن جانبه قال محب نعيم، رئيس قطاع الإعلام والثقافة بالكنيسة الأسقفية في مصر، إن منصات التواصل الاجتماعي أصبحت تمثل «سوق عكاظ الأكبر» و«المسرح الروماني الأعظم»، واصفًا إياها بأنها ساحة فقدت فيها كثير من القيم مصداقيتها وهويتها، حتى تحول كل شيء إلى سلعة تُباع وتُشترى، بما في ذلك أفكار الناس وأحلامهم ومعتقداتهم، كما تحولت إلى مسرح يتصارع فيه البشر، ليس دائمًا لإثبات الحق، وإنما ليخرج أحد الأطراف منتصرًا بينما يُقدَّم الآخر قربانًا لإمتاع الجمهور المتابع لهذا الصراع.

وأضاف أن هذه المنصات، التي قد تتحول إلى «سوق عكاظ» لبيع العبيد والنخاسة، هي نفسها السوق الذي اشتهر تاريخيًا بالتبادل الثقافي، واجتماعات القبائل، وعقد الصلح، مؤكدًا أنها تمثل مساحة لتقارب وجهات النظر، وتجانس الرؤى، ومشاركة المعرفة التي تغير حياة الآخرين إلى الأفضل، بما يعزز قيم التآخي والمحبة بين البشر، مشيرًا إلى أن لكل وسيلة في هذا العالم وجهين لعملة واحدة، وأن طريقة استخدامها يحددها قلب صاحبها، سواء اتجه إلى الخير أو إلى الشر.

وأوضح نعيم أن الشاشات ألغت الحدود وصهرت الثقافات في بوتقة واحدة، لافتًا إلى أن تقارير مؤسسة «وي آر سوشيال» (We Are Social) لعام ٢٠٢٦ تشير إلى أن أكثر من ٥,٥ مليار إنسان يسبحون الآن في هذا الفضاء الافتراضي، وأن العالم تحول إلى قرية كونية فائقة التداخل تتبادل فيها الشعوب لحظاتها الحية، إلا أن هذا التداخل الثقافي لم يكن مجانيًا، بل جاء على حساب خصوصية الهويات المحلية التي بدأت تذوب تدريجيًا في قوالب العولمة الرقمية الموحدة.

تحديات تربوية في عصر المؤثرين

وأشار إلى أن هذا التداخل العنيف أعاد تشكيل عقول الأبناء والأحفاد، ووضع الجيل الحديث أمام تحدٍ تربوي غير مسبوق، مستشهدًا باستطلاع أجرته مؤسسة «بيو للأبحاث» (Pew Research)، اشتكى خلاله أحد الآباء قائلًا: "أشعر أنني أربي طفلًا غريبًا في منزلي؛ فالمنصات تبث في عقله تقاليد وقيم مجهولة المصدر تتصادم مع هويتنا، وتجعل توجيهي الأبوي باهتًا أمام بريق المؤثرين" معتبرًا أن ذلك يمثل أزمة اغتراب أسري صامتة تلتهم الروابط التقليدية.

ولفت رئيس قطاع الإعلام والثقافة بالكنيسة الأسقفية إلى أن تأثير المنصات لم يقف عند حدود الأسرة، بل امتد ليزلزل أركان إدارة الدول داخليًا وخارجيًا، بعدما أصبحت أداة لتوجيه الرأي العام، وصناعة الثورات الافتراضية، وتوجيه الدبلوماسية الشعبية، مؤكدًا أن الأخطر يتمثل في تأثيرها على الخطاب الديني، إذ تحولت المنابر الرقمية، بدلًا من أن تكون ساحة للسكينة والتقارب، إلى أبواق للاستقطاب المتطرف، تقود فيها الخوارزميات الانفعالات وتغذي معارك فكرية لا تنتهي.

جسور للحوار ونبذ خطاب الكراهية

وأكد نعيم أنه يحلم بالاستخدام الأمثل لهذه المنصات لتتحول إلى جسور حوار حقيقية بين الأديان والثقافات، تُعلي من قيم المشترك الإنساني، وتنبذ خطاب الكراهية الذي يمزق المجتمعات، ليصبح الفضاء الرقمي واحة لتعزيز التفاهم المشترك واحترام الاختلاف والتنوع.

واختتم حديثه بالتأكيد على ضرورة وضع منصات الإنترنت في حجمها الطبيعي، بحيث تظل وسيلة تساعد على نقل الخبرات إلى الآخرين، لا أداة لتشكيل وجهات النظر عنهم، موضحًا أنه وسط زحام هذه الأسواق تتشتت العقول وتتوه القلوب عن الحقيقة، وأن كل ما يُعرض فيها هو في النهاية معروض للبيع، فقد يتزين أو يتجمل، لكن قد يكسب البائع وحده بينما يخسر الجميع، مؤكدًا أنه لا يدعو إلى إغلاق الشاشات أو الابتعاد النهائي عنها، وإنما يطالب باليقظة، حتى تظل السلع سلعًا، وتظل الإنسانية عاقلة مستقلة.

كيف تعيد مؤسسات المجتمع المدني رسم ملامح الإعلام والثقافة في مصر؟

مادلين نادر

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها المشهد الإعلامي محليًا ودوليًا، برزت مؤسسات المجتمع المدني في مصر كأحد الفاعلين الأساسيين في دعم التنمية الثقافية وتعزيز القدرات المهنية للإعلاميين. فلم يعد دور هذه المؤسسات مقتصرًا على العمل التنموي أو الحقوقي، بل امتد ليشمل الاستثمار في الإنسان، عبر توفير برامج تدريبية متخصصة، ونشر الثقافة الإعلامية، وتعزيز قيم المهنية والوعي المجتمعي.

ويؤكد متخصصون أن تطوير الأداء الإعلامي لا يتحقق فقط من خلال تحديث المؤسسات الإعلامية، وإنما يبدأ بتأهيل العنصر البشري، وهو ما دفع العديد من مؤسسات المجتمع المدني في مصر إلى إطلاق مبادرات ودورات تدريبية تستهدف الصحفيين والإعلاميين وطلاب كليات الإعلام، بما يسهم في رفع كفاءتهم المهنية ومواكبة التطورات الرقمية المتسارعة.

• التدريب المهني بوابة لتطوير الإعلام

شهدت السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في البرامج التدريبية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني، والتي تغطي مجالات متنوعة تشمل الصحافة الاستقصائية، والإعلام الرقمي، والتحقق من المعلومات، وأخلاقيات المهنة، وصناعة المحتوى، والسلامة المهنية للصحفيين، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الإعلامي.

وتسهم هذه الدورات في تزويد الإعلاميين بمختلف وسائل الإعلام، بمهارات عملية تتجاوز الجانب الأكاديمي، بما يساعدهم على إنتاج محتوى أكثر احترافية، والتعامل مع التحديات التي فرضتها البيئة الرقمية، خاصة مع تزايد انتشار المعلومات المضللة وسرعة تداول الأخبار عبر منصات التواصل الاجتماعي.

• نشر الثقافة وتعزيز الوعي المجتمعي

لا يقتصر تأثير مؤسسات المجتمع المدني على تدريب الإعلاميين، بل يمتد إلى نشر الثقافة العامة وتعزيز الوعي بقضايا المجتمع من خلال الندوات وورش العمل والفعاليات الثقافية التي تستهدف مختلف الفئات العمرية، وتوفر هذه الأنشطة والفعاليات مساحة للحوار حول قضايا حرية التعبير، والثقافة الرقمية، والهوية الوطنية، والمواطنة، والتنمية المستدامة، الأمر الذي ينعكس بصورة غير مباشرة على جودة الرسالة الإعلامية، باعتبار الإعلام شريكًا في تشكيل الوعي العام

كما تسهم المؤسسات في بناء جسور التعاون بين الإعلاميين والأكاديميين والخبراء في مختلف المجالات، بما يعزز تبادل الخبرات ويخلق بيئة داعمة للإبداع والابتكار الإعلامي.

• نماذج من المؤسسات التي تدعم الإعلاميين بالتدريبات المهنية

تعد مؤسسة حرية الفكر والتعبير من المؤسسات التي تعمل على دعم حرية الإعلام ونشر ثقافة حقوق الإنسان، كما تقدم أنشطة بحثية وتوعوية وتدريبية في مجالات حرية التعبير والإعلام والحقوق الرقمية، إلى جانب إصدار دراسات وتقارير تسهم في تطوير النقاش حول البيئة الإعلامية في مصر. وتوضح المؤسسة أن من بين أهدافها المساهمة في أعمال التوعية والبحث والتدريب ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، يواصل مركز التدريب والبحوث بنقابة الصحفيين المصرية تنظيم دورات وورش عمل متخصصة تستهدف الصحفيين والإعلاميين في مختلف التخصصات، وتشمل مهارات التحرير، والإعلام الرقمي، والصحافة متعددة الوسائط، بما يواكب احتياجات سوق العمل الإعلامي ومتطلبات التطور التكنولوجي.

كما يقدم عدد من الاتحادات والجمعيات المهنية برامج تدريبية بالشراكة مع مؤسسات إعلامية وخبراء متخصصين، بهدف تطوير الأداء المهني للعاملين في قطاع الإعلام، وتعزيز قدراتهم في مجالات الصحافة الحديثة والإنتاج الإعلامي الرقمي.

• شراكات تصنع الفارق

إن نجاح برامج التدريب الإعلامي يعتمد بدرجة كبيرة على الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والنقابات والجهات المهنية، حيث تتيح هذه الشراكات تبادل الخبرات، وتصميم برامج تدريبية تستجيب للاحتياجات الفعلية للعاملين في المجال الإعلامي.

وتوفر هذه الشراكات فرصًا للشباب لاكتساب الخبرة العملية من خلال التدريب الميداني، والمشاركة في مشروعات إعلامية وثقافية، وهو ما يسهم في إعداد كوادر إعلامية قادرة على المنافسة في سوق العمل.

• الإعلام والثقافة.. علاقة تكاملية

تؤكد التجارب أن الإعلام والثقافة يمثلان وجهين لعملة واحدة، فكلما ارتفع المستوى الثقافي للإعلامي، زادت قدرته على إنتاج محتوى يعكس التنوع

المجتمعي ويحترم المعايير المهنية ويعزز قيم الحوار والتسامح.

ولذلك تحرص مؤسسات المجتمع المدني على دمج الجوانب الثقافية والفكرية داخل برامجها التدريبية، بحيث لا تقتصر على الجوانب التقنية فقط، وإنما تشمل أيضًا تنمية التفكير النقدي، وأخلاقيات المهنة، واحترام التعددية، والوعي بالقضايا المجتمعية.

• نحو إعلام أكثر احترافية

يمثل الاستثمار في تدريب الإعلاميين أحد أهم أدوات تطوير المنظومة الإعلامية، خاصة في ظل الثورة الرقمية وما تفرضه من تحديات تتعلق بسرعة تداول المعلومات، والتحقق من الأخبار، واستخدام التقنيات الحديثة في صناعة المحتوى.

وفي هذا الإطار، يظل دور مؤسسات المجتمع المدني مكملًا لجهود المؤسسات الأكاديمية والمهنية، من خلال توفير فرص تدريب مستمرة، وتنظيم فعاليات ثقافية، ودعم المبادرات التي تستهدف بناء إعلام مهني قادر على خدمة المجتمع، وترسيخ ثقافة الحوار، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ومع استمرار التعاون بين مختلف الأطراف، يمكن لهذه الجهود أن تسهم في إعداد جيل جديد من الإعلاميين يمتلك المهارة والمعرفة والوعي، ويؤدي رسالته بمهنية ومسؤولية، بما يعزز دور الإعلام في نشر الثقافة وبناء مجتمع أكثر وعيًا وقدرة على مواجهة التحديات.

لم يعد دور مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في مصر يقتصر على تقديم المساعدات الاجتماعية التقليدية؛ بل تحوّل إلى شريك أصيل في بناء "الإنسان"، وتطوير العقل والفكر الإعلامي، وتغذية الرصيد الثقافي للوطن عبر الاستثمار في العنصر البشري.

في خضم التحديات الفكرية والتغييرات الاجتماعية، تتجاوز العديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية المفهوم التقليدي للعمل الخيري، لتتحول إلى "مشاريع فكرية" تستهدف بناء الإنسان وتحصين الوعي الجمعي ضد دعوات التعصب.

• تطوير المهارات: جسر بين التعليم الأكاديمي وواقع المهنة

تشهد الصحافة والإعلام تحولات تكنولوجية متسارعة فرضت تحديات جمة على الصحفيين للاندماج في سوق العمل الحديث. وهنا برز دور مؤسسات المجتمع المدني كداعم رئيسي للمؤسسات النقابية والرسمية لسد هذه الفجوة عبر الشراكات الاستراتيجية، قدمت هذه المؤسسات برامج تدريبية متخصصة مجانية أو مدعومة في مجالات حديثة، مثل:

• صحافة البيانات والذكاء الاصطناعي

تعليم الصحفيين كيفية استخلاص القصص من البيانات المعقدة وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي بأسلوب أخلاقي ومدعوم بالأدلة.

• الجمعيات والمؤسسات الأهلية شريك فاعل في نشر الثقافة وبناء إعلام أكثر احترافية

• المجتمع المدني يعزز الثقافة ويبني الكفاءات الإعلامية من أجل إعلام أكثر وعيًا

• الصحافة المتخصصة و"البودكاست"

صقل مهارات سرد القصص الصوتية والمرئية وتناول قضايا حساسة كالهجرة واللجوء وحقوق الإنسان بأسلوب إنساني ومهني، وقد تجسد هذا الدور في التعاون بين مؤسسة محمد حسنين هيكل للصحافة العربية ونقابة الصحفيين المصرية، حيث أطلقت المؤسسة برامج تدريبية متقدمة تهدف إلى ترسيخ الصحافة المبنية على الدليل وتوفير منح وجوائز تشجيعية للشباب، استلهامًا لمدرسة صحفية تاريخية تعتمد على المعرفة والتدقيق.

• تمكين إعلاميي المحافظات: الأثر الإنساني والاجتماعي

لا تقتصر أهمية هذه الدورات على الجانب التقني، بل تحمل بعدًا إنسانيًا عميقًا يعزز من العدالة الثقافية والمهنية. لسنوات طويلة، عانى الصحفيون في المحافظات والمناطق النائية من مركزية التنمية والتدريب في العاصمة.

ساهمت المبادرات المدنية- بالتعاون مع جهات مختلفة مثل المرصد المصري للصحافة والإعلام- في نقل الورش التدريبية إلى محافظات الصعيد والدلتا والمدن الساحلية (مثل بني سويف، والمنيا، وأسيوط، والقليوبية).

إن هذا التمكين يسهم في إحياء الأمل لدى شباب الإعلاميين، ويحميهم من التهميش المهني، ويكسبهم الأدوات اللازمة لنقل معاناة وقصص مجتمعاتهم المحلية بأعلى معايير الشفافية والمهنية.

• نشر الثقافة وترسيخ الهوية الوطنية

يتكامل التدريب الإعلامي مع دور المجتمع المدني في إثراء الحياة الثقافية في مصر. فالصحفي الثري معرفيًا هو الأقدر على نقل الثقافة وصونها.

تنظم المؤسسات والجمعيات الثقافية بالشراكة مع المراكز الإبداعية (مثل صندوق التنمية الثقافية ومراكز الإبداع ببيت السحيمي وقصر الأمير طاز) صالونات فكرية، وورش كتابة نقدية، وأمسيات تراثية.

حيث يشكل التنوير الفكري الحصن الأول حيال محاولات تغييب العقل. وفي هذا السياق، عملت العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمبادرات الثقافية المستقلة على تقديم بدائل فكرية تتسم بالموضوعية والمنهجية العلمية.

من خلال الورش التدريبية، والندوات، والمنشورات، تركز هذه المؤسسات على:

• تعزيز مهارات التفكير النقدي

تدريب الشباب على كيفية التحقق من الأفكار والشائعات وعدم التسليم بالمسلمات دون دراسة أو تمحيص.

• إعادة إحياء التراث التنويري

قراءة نتاجات رواد التنوير في مصر والعالم العربي (مثل رفاعة الطهطاوي، وطه حسين، وفرج فودة) وتيسيرها للأجيال الجديدة لتأكيد أن العقلانية جزء أصيل من الهوية المصرية.

• تعزيز قيم المواطنة وقبول الآخر

لا يمكن لـ "قبول الآخر" أن يتحول إلى واقع ملموس دون مساحات مشتركة تجمع بين أطياف المجتمع المتعددة. تعكف جمعيات أهلية كثيرة- خاصة تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة- على ترجمة مفهوم المواطنة إلى سلوك يومي في مشروعات مجتمعية واحدة (كالتطوع في التنمية البيئية أو التعليم)، مما يذيب الفوارق والأنماط الذهنية المسبقة.

• رؤية استشرافية للمستقبل

إن الاستثمار في الإعلامي والمثقف هو استثمار مباشر في وعي المجتمع وأمنه الفكري. لقد أثبتت التجربة المصرية أن التكامل بين نقابة الصحفيين، والوزارات المعنية، ومؤسسات المجتمع المدني يخلق بيئة ملهمة تتجاوز حدود القاعات المغلقة، لتصل إلى وجدان كل قارئ ومتابع.

ومع معالجة التحديات وتطوير المناهج التدريبية باستمرار، يظل المجتمع المدني شريانًا حيويًا يغذي الجسد الإعلامي والثقافي بالدماء الجديدة والمهارات المتطورة.

الإعلام ودعم مفاهيم التنمية..

ما الأدوار، وكيف، ولماذا؟

أحمد مصطفى علي

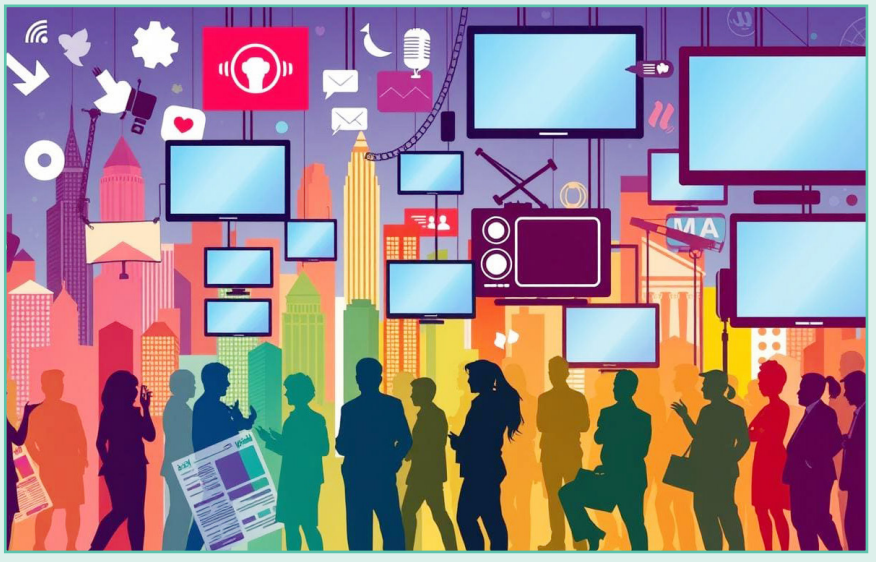

حين أزالت طفلة الأسوار التي بينها وبين الناس، دخلت الشمس إلى بيتها، فاكتسبت المعرفة، وصارت الملكة تنفيذا لوصية الملك أبيها، تلك قصة "القنديل الصغير" لغسان كنفاني، وتذكرنا بمشعل الإعلام المستنير الذي يزيل الظلام وينير طريق الخير والنماء، فيجعلنا نمتلك الدنيا، ولكن بشرط إزالة الأسوار.

والإعلام هو الجهاز العصبي لعملية التنمية، ومحركها، ومحقق أهدافها، باتفاق الأمم المتحدة واليونسكو والبنك الدولي وخبراء التنمية والاتصال، لكونه شريكًا في بناء الوعي وتعبئة الجماهير نحو التنمية، وتعزيز مشاركتهم، وتحويل الأفراد إلى وكلاء للتنمية، نظرًا لمهام الإعلام المتنوعة، رقابة الأداء، وتحفيز وتحويل الخطط إلى ممارسات، وترويج الابتكارات والأفكار والفرص، والإقناع بالحلول الجديدة والمستدامة، كالاقتصاد الأخضر، وريادة الأعمال، ومواجهة الشائعات والمعلومات المضللة، وإقامة الحوارات الجادة، ومن ثم تمكين الناس.

وبناء عليه يتحقق مفهوم التنمية الإنسانية الشاملة بهدف توسيع خيارات الناس، وتكريس الحكم الصالح، وخلق بيئة جاذبة للصناعة والاستثمار، فالتنمية المستدامة ترتبط بالمعرفة والثقافة والمشاركة الواسعة، ضمانًا للإسراع بتحقيقها وحمايتها، وتحقيقًا لجودة الحياة، وتحفيز المجالات الجديدة، وبها استمرارية الموارد وحماية التنوع البيولوجي.

تحديات تواجه الإعلام المصري

تعلمنا أسطورة بروميثيوس، أن النار التي سلبها من الآلهة لينير الأرض للبشر ويزيل العتمة، صاحبها نشر الدفء والتطور، لأن النور سبيل العلم والفن والزراعة والصناعة، ولكن حين أُسيء استخدامها ممن يجهلونها، حرقت الدنيا، فالنار لا تسأل عن نيتها ولكن عمن يحملها، وهكذا الإعلام سلاح ذو حدين، نور ونار.

ينتقد الدكتور شريف اللبان في دراسته "تقييم أداء الإعلام المصري"، تضارب الصلاحيات وغياب التنسيق بين الهيئات الإعلامية الثلاث، واحتكار الملكية الخاصة، واستحواذ كيانات كبرى على القنوات والصحف بما يحد من التنوع والشفافية، ويضعف تغطية القضايا التنموية الشائكة، بجانب تأخر قانون حرية تداول المعلومات كمفتاح للشفافية.

أما الدكتورة منى طه في دراستها "دور المواقع الصحفية في توعية الشباب المصري بالتنمية المستدامة"، فقد أجرت مسحًا لعدد ١٢ دراسة تناولت الإعلام والتنمية، وأجمعت في مجملها على الفجوة بين التغطية الإعلامية الرسمية وبين تصورات الجمهور واحتياجاته، مشيرة إلى الحل المتمثل بالإعلام الجديد كأداة تغيير، شريطة حسن التوظيف وتجنب التسطيح.

وحددت المشكلات في: امتلاك الإعلام تأثيرًا معرفيًا يعيقه المصداقية والأسلوب وأوليات التناول، كالتركيز على الاقتصاد مقابل تراجع القضايا البيئية والسياسية رغم أهميتها، وسيطرة المحتوى الإخباري مقابل قصور شديد في التفاعلية لجذب الشباب وإشراكهم، وانخفاض وعي الجمهور بمصطلحات التنمية المستدامة، ومن ثم تراجع اقتناع الشباب بالحملات التنموية، وأرجعوا ذلك لاعتمادها على التهويل والمبالغة، والطابع الرسمي الجاف، وافتقارها لأساليب الجذب والتشويق.

خطورة التحديات في ظل الأوضاع الحالية

رغم نجاحات الإعلام المصري تجاه دعم ومساندة مشروع "حياة كريمة" في أكثر من ٤٦٠٠ قرية يقطنها ٤٦ مليون مواطن وفق تقارير هيئة الاستعلامات، باستثمارات بلغت ٧٠٠ مليار جنيه، وأيضًا في ترويج ومساندة حملة ١٠٠ مليون صحة، وتفعيل مردودها.

كذلك، تقدم مصر إلى المركز ٨١ من ١٦٦ دولة في مؤشر التنمية المستدامة SDGs بالعام الحالي، قياسًا لتحسن مؤشرات البنية التحتية والتعليم والمياه والصرف وغيرها، وأيضًا التحسن الطفيف للتنمية البشرية، لكننا نتحدث في الوقت ذاته عن نسبة فقر تتجاوز ٢٧٪ وفق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بجانب البطالة.

وعندما نقرن ذلك بتراجع مؤشر حرية الصحافة، والذي تحتل مصر فيه المرتبة ١٦٩ من أصل ١٨٠ دولة بالعام ٢٠٢٦م، وتزايد مستخدمي الإنترنت ليصلوا إلى ٩٦,٣ مليون أي ٨١,٩٪ من السكان، منهم ٥٠ مليون مستخدم للتواصل الاجتماعي.

نجد أن جميع العوامل السابقة تحد من قدرة الإعلام التنموية، والذي يشترط لها اليونسكو توافر الاستقلالية والمهنية والتعددية، وقدرة إتاحة المعلومات، فالإعلام الحر والمتعدد والمستقل هو القادر على تعزيز المشاركة والمساءلة ونشر المعرفة، وبالتالي يصير عنصرًا أساسيًا في التنمية، ومن ثم تطالب اليونسكو بمنح الإعلام المجتمعي صوتًا للفئات المهمشة بهدف تعزيز الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، حيث تأثير السلام والعدل والمؤسسات القوية.

● أبرز التوصيات:

إعلام جذاب يتمتع بالثقة والاستفادة من تجارب الآخرين وتنوع مجالات التنمية

بل وتحذر اليونسكو من أن استدامة الإعلام نفسه هي قضية تنموية، لأن ضعف البنية التحتية للإعلام أو تسييسه أو سيطرة المصالح التجارية الضيقة عليه سيؤدي إلى تحويله من أداة تنمية إلى أداة تضليل، كما يقوض فرصه في الاستمرار والتأثير في ظل المنافسة الإعلامية الرقمية والأخرى.

ماذا يمكننا أن نفعل؟

الإعلام، قد يكون حكيمًا يعلمنا أو جاهلًا يقتلنا، كطائر يحمل بمنقاره قطرة ماء على النار التي تحرق وتثير الفزع، فالإعلام يغير الحياة بسرعة البرق، ولكن إن افتقد الحكمة والتوازن سوف يدعم نيران الحرق والدمار، وهناك مثل صيني قديم يقول: "إذا أردت أن تغير قرية، فأبدأ بتغيير القصة التي يرويها أهلها عن أنفسهم".

لذا يدعو اللبان في دراسة "الإعلام شريك التنمية"، إلى الإعلام التشاركي، حتى يختار المواطن قضاياه، وكذلك تطوير برامج التعليم الإعلامي بدمج الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات بهدف قياس أثر الحملات التنموية، بجانب التعاون بين الإعلام والشركات تحقيقًا للمسؤولية الاجتماعية بالمحافظات.

بينما ترى ضحى هلال في دراستها "دور الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة- السياسية": ضرورة جعل الإعلام التنموي أداة تسريع للتحول الاجتماعي في ظل الذكاء الاصطناعي والثورة الرقمية، خصوصًا وانتشار الإنترنت، وبناء قواعد سلوكية تدفع نحو المشاركة ومواجهة الانحرافات، وتبني صحافة الحلول، وبناء عقل نقدي يقاوم التطرف من خلال الحوارات الشفافة.

ويرى الباحثون لمين هماش وفريدة كافي ونورة بن وهيبة في دراستهم "الإعلام البيئي واستدامة الموارد" أهمية تجاوز نقل الخبر إلى خلق الوعي بالسلوك الإيجابي، والتغلب على سطحية التغطية في تناول النفايات والتصحر والتلوث الصناعي وغيرها، والاستفادة من الحملات التفاعلية على تيك توك وإنستجرام بالتركيز على الإقناع مُتعدد المراحل، لكشف الأضرار والخسائر والفوائد.

توسيع خيارات الناس

ويطالب عبد الحسين شعبان في دراسته "الإعلام والتنمية.. الواقع والتحديات" بتوسيع خيارات الناس، والجمع بين القصص الإنسانية والأرقام الدقيقة، وإنتاج محتوى مخصص بالعامية المصرية ليصل إلى ملايين من الأميين.

ويشير محمد الشيخ في دراسته "الإعلام والتنمية" إلى ضرورة وضع سياسة إعلامية وطنية متكاملة تجعل وسائل الإعلام شريكًا فاعلًا في تنفيذ أهداف ٢٠٣٠م.

بينما يرى سليمان صالح في دراسته للمنظومة الإعلامية المصرية، أهمية إنتاج محتوى محلي جذاب يركز على قصص النجاح التنموية في المحافظات.

توصيات

١) إعلام جذاب يتمتع بالثقة:

تلافي قيود حرية الصحافة، وفجوة المصداقية، والفجوة الرقمية، وتعزيز التدريب التخصصي في مختلف مجالات التنمية المستدامة، وتبني نماذج ذكاء اصطناعي لتغيير السلوك، وإجراء تقييمات دورية، والتركيز على الإعلام الواقعي الذي لا يمكن عزل اتصاله عن حركة المجتمع.

٢) الاستفادة من تجارب الآخرين:

الاستفادة من التجارب المتميزة للدول الإسكندنافية تجاه إعلام الثقافة البيئية، واليابان في إعلام الوقاية من الكوارث، وكوريا الجنوبية في الإعلام الرقمي والثقافة العلمية، وبريطانيا وكندا في صحافة البيانات والتنمية المحلية، وفنلندا في التربية الإعلامية لمكافحة التضليل، وسنغافورة في إعلام التحول الاقتصادي، ورواندا في إذاعات التنمية الريفية، والنرويج في الثقة بالإعلام لتعزيز الخدمات.

٣) إعلام التحليل والتفسير والمساءلة

لا يمكن للإعلام أن يكون تنمويًا إلا بتجاوز دور الإخبار، والانتقال للتفسير والتحليل والمساءلة، عبر تهيئة البيئة لتسمح بالمشاركة المجتمعية، وتوافر الصحافة الاستقصائية وصحافة البيانات، والإعلام التفسيري، بحيث يسهم الإعلام بتفسير السياسات، وتغيير الاتجاهات، ونقل احتياجات المواطنين لصناع القرار، وتحفيز المبادرات، ونشر قصص النجاح الملهمة للآخرين.

٤) تنوع مجالات التنمية

مراعاة إعلام التنمية الثقافية، ويتناول: (الهوية، التراث، الثقافة العلمية، التسامح..) والإعلام المتعلق بالتحول الرقمي، ويتناول: (الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، مقاومة الأخبار الزائفة)، ويسبقهم جميعًا بناء الثقة، لأن نجاح الدولة يعتمد على مشاركة المجتمع وليس الحكومة وحدها، فتتحول التنمية إلى ثقافة، وبها تغيير العادات اليومية، وتحويل المواطن من متلقي إلى شريك.

٥) مراعاة التأثير

حيث أهمية البساطة، والعمق، والمصداقية، والتكرار، والتلاقي والحوار مع الجمهور، وإشراك الجمهور، والتفاعل، وإتاحة الحلول الممكن تطبيقها، وتوافر القصص الإنسانية، والاستناد لأدلة وأرقام.

٦) ضوابط تشريعية

تيسير الأبعاد الخمسة لتفعيل قدرة الإعلام التنموي والتي حددها اليونسكو في (القانون وحرية التعبير، التنوع الإعلامي والتعددية، الإعلام والحوار العام والتنمية، كفاءة الصحفيين والتعليم الإعلامي).

٧) أنسنة التكنولوجيا

بحيث تبقى التكنولوجيا تخدم الإنسان بدلًا من التحكم فيه، وبالتالي تصميم المنصات لتمكين المواطنين والحصول على حقوقهم، ونقل أصواتهم، وحماية بياناتهم كحق تنموي.

٨) تعزيز الحوكمة الأخلاقية

يندر ظهور المحتوى المحلي، بسبب انحياز الخوارزميات للثقافة الغربية، ومن ثم لابد من نشر وتعليم آليات مكافحة التضليل والتزييف العميق في كل المدارس و الجامعات، مع تعزيز التفكير النقدي والتربية الإعلامية.

٩) المحتوى كأداة تنموية تفاعلية

الإقناع بالسرد القصصي، واستخدام الفيديوهات القصيرة، الإنفوجرافيك، البودكاست، الرسوم المتحركة، المسرح المجتمعي، الدراما، وصحافة الحلول، والمؤثرين المحليين.

١٠) الإعلام المتخصص

تدشين وحدات إعلام تنموي متخصصة (صحة، تعليم، مناخ، المرأة، اقتصاد أخضر) بالتعاون بين الإعلام والجامعات، مع قياس الأثر.

١١) الاتصال التشاركي

يتفوق الاتصال التشاركي في بناء الثقة والاستدامة مقارنة بالتوجيه الرسمي، والاتصال أحادي الاتجاه، فالثنائي يجعل المواطن شريكًا فاعلًا من متلقي سلبي إلى مشارك في القرار.

١٢) مراعاة أبعاد التنمية المستدامة

ربط الإعلام بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، البيئية (ترشيد الموارد، تكيف مناخي)، الاجتماعية (تعليم، صحة إنجابية، عدالة)، والاقتصادية (نمو أخضر، فرص عمل، ابتكار)، مع التركيز على جودة الحياة، والوعي بالحقوق والخدمات، وتغيير السلوكيات (تنظيم الأسرة، ترشيد مائي)، وتسويق المبادرات الوطنية بقصص إنسانية ملموسة.

١٣) الدور التعبوي

الإعلام فعال في نقل الرسائل الحكومية وتعبئة الجماهير، ولكن يجب مراعاة مؤشر الحرية، ودعم الاستقرار والتعددية، وفتح مجال للنقد البناء والمساءلة لتعزيز الابتكار والإصلاح.

١٤) بناء القدرات والشراكات لإعلام تنموي فعال

بالتعاون مع الجامعات والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

١٥) قياس الأثر والبناء على ما سبق

الاستفادة من الحملات الناجحة ومعرفة متطلبات التطوير وفق طبيعة العصر وأجياله، ومعالجة التفاوت بين المحافظات.

المحتوى الإلكتروني الذي يحرض على الكراهية مع ظهور معلومات مضللة يمكن مشاركتها بسهولة بواسطة الأدوات الرقمية. وهو ما يثير تحديات غير مسبوقة لمجتمعاتنا حيث تكافح الحكومات لفرض القوانين الوطنية في نطاق العالم الافتراضي وسرعته.

لذا مع هذه الصعوبات والتحديات لمواجهة خطاب الكراهية قد يكون الاستحقاق الدستوري الخاص بإنشاء مفوضية لمواجهة التمييز قد يكون المشروع الوطني المصري للحد من خطاب الكراهية.

● خبراء يقترحون:

مراعاة التأثير وضوابط تشريعية وأنسنة التكنولوجيا وتعزيز الحوكمة الأخلاقية

هل تواكب مناهج الإعلام متطلبات سوق العمل؟

خبراء يكشفون الفجوة بين الدراسة الأكاديمية وواقع المهنة في ظل الثورة الرقمية

أمنية فوزي

يشهد قطاع الإعلام تغيرات مُتسارعة فرضتها التكنولوجيا الحديثة، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، والإعلام الرقمي، ومنصات التواصل الاجتماعي، وهو ما انعكس بشكل مُباشر على طبيعة العمل داخل المؤسسات الإعلامية، والمهارات المطلوبة في الصحفي والإعلامي، فلم يعد إتقان الكتابة والتحرير وحده كافيًا، بل أصبحت المؤسسات تبحث عن خريجين يمتلكون القدرة على إنتاج المحتوى الرقمي، والتعامل مع المنصات المختلفة، والتحقق من المعلومات، واستخدام التقنيات الحديثة بكفاءة.

وفي ظل هذه المتغيرات، يبرز تساؤلٌ مهمٌ: هل نجحت مناهج كليات الإعلام في مواكبة التطورات المتلاحقة، وإعداد خريجين قادرين على تلبية احتياجات سوق العمل؟ فرغم ما شهدته بعض البرامج الدراسية من تحديث، يرى متخصصون أن هناك فجوة لا تزال قائمة بين ما يدرسه الطلاب داخل الجامعة، وما تتطلبه بيئة العمل الإعلامي، خاصة في الجانب العملي واكتساب المهارات التطبيقية، فتطوير المناهج لم يعد رفاهية، بل ضرورة تفرضها طبيعة المهنة التي تتغير باستمرار، وهو ما يتطلب تحديث المقررات بصورة دورية، وزيادة التدريب العملي، وإدخال مقررات تواكب التحول الرقمي، بما يسهم في إعداد خريج يمتلك المعرفة الأكاديمية والمهارات المهنية في الوقت نفسه.

وفي هذا التحقيق، ترصد مجلة "رسالة النور" آراء أساتذة الإعلام، والقيادات الصحفية حول مدى ملاءمة المناهج الحالية لمتطلبات سوق العمل، وأبرز المهارات التي يحتاجها الخريجون، وأهم المقترحات لتطوير التعليم الإعلامي بما يتناسب مع عالم يشهد تغيرات متسارعة.

المناهج بين الجوانب التقليدية والتكنولوجيا

تقول الدكتورة هويدا مصطفى، أستاذة الإذاعة والتلفزيون بكلية الإعلام بجامعة القاهرة، ونائب رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، إن صناعة الإعلام تشهد تحولًا كبيرًا بفعل التطور المتسارع في الذكاء الاصطناعي، والإعلام الرقمي، وتحليل البيانات، إلى جانب تغير أنماط استهلاك الجمهور للمحتوى.

وأوضحت أن هذا الواقع يفرض على مناهج كليات الإعلام مواكبة التحولات المهنية والتكنولوجية، مؤكدة أنه لم يعد كافيًا التركيز على الجوانب التقليدية وحدها، بل أصبح من الضروري أن تجمع المناهج بين التأهيل الأكاديمي والتدريب العملي، بما يضمن إعداد خريج قادر على تلبية متطلبات سوق العمل.

تطوير المناهج وتحديثها

وأضافت أن تطوير المناهج يجب أن يقوم على التحديث المستمر، بحيث تتضمن مهارات إنتاج المحتوى متعدد المنصات، والتحقق من المعلومات، وأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الإعلامية، والتسويق الرقمي، والاتصال الاستراتيجي، إلى جانب الحفاظ على أساسيات المهنة المتمثلة في الدقة، والمصداقية، والمسؤولية المجتمعية.

وأكدت أن الهدف من تطوير المناهج لا ينبغي أن يقتصر على تخريج إعلاميين

- د. هويدا مصطفى: المناهج التقليدية وحدها لم تعد كافية والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات يفرضان تطوير مناهج الإعلام
- د. حنان يوسف: تأهيل أعضاء هيئة التدريس لا يقل أهمية عن تحديث مناهج الإعلام
- أيمن صقر: خريجو الإعلام يمتلكون معرفة نظرية جيدة والمؤسسات تبحث عن القادر على التعلم السريع أكثر من صاحب التقدير المرتفع

قادرين على التعامل مع أدوات اليوم فقط، وإنما إعداد كوادر تمتلك القدرة على التعلم المستمر والتكيف مع متغيرات المستقبل.

حالة من التباين

ومن جانبها، أكدت الدكتورة حنان يوسف، أستاذة الإعلام بجامعة عين شمس، أن واقع مناهج الإعلام في ظل التحولات الرقمية المتسارعة يتسم بالتباين؛ موضحة أن هناك مناهج إعلام متطورة، وأخرى وصلت إلى مراحل متوسطة من التطوير، بينما لا تزال بعض المناهج بحاجة إلى مزيد من التحديث.

وأشارت إلى أن لجان القطاع بالمجلس الأعلى للجامعات تبذل جهودًا لتوجيه كليات الإعلام نحو التطوير بشكل أساسي؛ مؤكدة أن هناك مناهج جيدة على الورق تتناسب مع التحولات الرقمية؛ خاصة أن العديد من الكليات أصبحت تضم مقررات ترتبط بالإعلام الرقمي.

وأضافت أن تحديث المقررات الدراسية يعتمد على مجموعة من الأسس، في مقدمتها مواكبة متطلبات العصر الحالي وسوق العمل الإعلامي، بما يضمن طرح مناهج دراسية تتناسب مع الطبيعة الرقمية الجديدة، والتطور السريع في وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب الاهتمام بريادة الأعمال وكيفية تقديمها بشكل مناسب؛ فضلًا عن إدراج مقررات خاصة بالتسويق الرقمي باعتبارها من المقررات المطلوبة والمهمة.

وأوضحت أن هذه المناهج ينبغي أن تعكس احتياجات سوق العمل واهتماماته بشكل كبير، إلا أنها لفتت إلى وجود إشكالية تتمثل في أن المقررات قد تكون مناسبة جدًا لسوق العمل من الناحية النظرية، لكنها عند تدريسها تظهر فجوة في نقلها إلى الطلاب، الأمر الذي يؤدي إلى تخرجهم دون امتلاك الدرجة المطلوبة من المهنية والمهارة. وهذا الأمر يختلف من كلية إلى أخرى ومن جامعة إلى أخرى وفقًا لجودة أعضاء هيئة التدريس، ومدى تخصصهم الإعلامي الاحترافي، واهتمام الجامعات والمؤسسات التعليمية بتأهيل شخصية الطالب وتوفير التدريب الإعلامي المناسب له؛ مؤكدة أن المسألة نسبية وتتفاوت تبعًا لعدد من العوامل؛ من بينها: طبيعة الكلية، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، ومؤهلاتهم العلمية التي يجب أن تتناسب مع تخصص الإعلام؛ مضيفة: "فاقد الشيء لا يعطيه"، متسائلة: "كيف يكون الأستاذ أو المحاضر غير متمكن من نقل المحتوى الإعلامي أو غير متخصص في الإعلام، ثم يقوم بتعليم الطلاب الإعلام؟"؛ مؤكدة أن ذلك أمر غير منطقي.

وفيما يتعلق بمكانة الذكاء الاصطناعي داخل الخطط الدراسية، أوضحت "يوسف" أن معظم كليات الإعلام أصبحت تدرج عددًا من المقررات الخاصة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإعلام ضمن مناهجها الدراسية الحديثة، مع تفاوت ذلك من كلية إلى أخرى، حيث قد يضم أحد التخصصات مقررًا أو أكثر لتطبيقات الذكاء الاصطناعي؛ خاصة في المقررات البصرية؛ مثل: الإنتاج الإعلامي، والإذاعة والتلفزيون، والإعلام الرقمي؛ مؤكدة ضرورة ارتباط هذه التخصصات بتطبيقات الذكاء الاصطناعي وتدريب الطلاب على استخدامها.

وشددت على أهمية التركيز بصورة أكبر على العنصر الإنساني، وتعزيز الربط بين الإنسانيات والذكاء الاصطناعي في الإعلام؛ مؤكدة أن تحقيق ذلك يتطلب توافر أعضاء هيئة تدريس مؤهلين، وإمكانات تقنية داخل كليات الإعلام، تشمل: الاستوديوهات، والمعامل، والمختبرات، ومعامل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب توفير البرامج والتطبيقات الذكية، بما يضمن وجود بنية لوجستية متكاملة تدعم العملية التعليمية.

واختتمت الدكتورة حنان يوسف حديثها بالتأكيد على أن تطوير مناهج الإعلام عملية متكاملة لا تقتصر على تحديث المقررات المكتوبة، وإنما تتطلب توافر مجموعة من العناصر الأساسية، في مقدمتها وجود أعضاء هيئة تدريس متخصصين وقادرين على تدريس الإعلام بكفاءة، والاعتماد على التكامل بين التخصصات في بناء المناهج، وربط ما يتلقاه الطالب داخل قاعات الدراسة بالمجتمع الخارجي من خلال برامج التدريب والتأهيل، بما يسهم في إعداد خريج قادر على تلبية متطلبات سوق العمل الإعلامي.

خريجو الإعلام وسوق العمل

ومن جانبه، أكد أيمن صقر، مدير تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، أن عددًا قليلًا فقط من خريجي كليات الإعلام يتواجدون بالفعل في سوق العمل؛ موضحًا أن ذلك يرجع إلى توقف التعيينات في المؤسسات الصحفية القومية، إلى جانب الزيادة الكبيرة في أعداد خريجي الجامعات الخاصة؛ فضلًا عن اتجاه نسبة كبيرة من الخريجين للعمل في شركات العلاقات العامة ومجال السوشيال ميديا.

وأشار إلى أنه رغم هذه التحديات، فإن هناك تطورًا ملحوظًا في مستوى الخريجين من حيث امتلاكهم المعرفة النظرية واطلاعهم على أحدث أدوات الإعلام الرقمي، إلا أن كثيرًا منهم لا يزال بحاجة إلى مزيد من التدريب العملي، موضحًا أن الفجوة الأساسية لا تكمن في نقص المعلومات، وإنما في القدرة على تطبيقها داخل بيئة العمل التي تتسم بالسرعة والدقة وضغط الوقت؛ مضيفًا أن المؤسسات الصحفية أصبحت تبحث عن الخريج القادر على التعلم السريع والتكيف مع متطلبات المهنة أكثر من اعتمادها على التقدير الدراسي وحده.

مهارات يفتقدها الخريجون

وأوضح صقر أن أبرز المهارات التي يفتقدها بعض الشباب المتقدمين للعمل تتمثل في إتقان فنون التحرير الصحفي، والتحقق من المعلومات، والقدرة على إنتاج محتوى احترافي يُناسب المنصات الرقمية المختلفة، إلى جانب وجود ضعف لدى البعض في مهارات اللغة العربية، وعدم الإلمام الكافي بأخلاقيات المهنة؛ فضلًا عن محدودية الخبرة في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بصورة مهنية، وتحليل البيانات، والعمل الجماعي، وإدارة الوقت.

الفجوة بين الدراسة الأكاديمية والواقع المهني

وعن الفجوة بين الدراسة الأكاديمية والواقع المهني، قال "صقر" إنها تتمثل في تركيز الدراسة الجامعية بدرجة كبيرة على الجوانب النظرية، في حين تعتمد المؤسسات الإعلامية على الممارسة اليومية والتدريب المستمر؛ لافتًا إلى أن التطور التكنولوجي المتسارع يفرض أدوات جديدة تتغير بوتيرة أسرع من تحديث المناهج الدراسية؛ مشددًا على أهمية تعزيز الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإعلامية، والتوسع في برامج التدريب الميداني، بما يضمن تخرج الطالب وهو يمتلك خبرة عملية حقيقية إلى جانب المعرفة الأكاديمية.

وفيما يتعلق بمهارات إنتاج المحتوى متعدد المنصات، أكد أن الصحفي اليوم أصبح مطالبًا بإنتاج محتوى يتناسب مع طبيعة كل منصة، سواء كانت وكالة أنباء، أو موقعًا إلكترونيًا، أو منصات للتواصل الاجتماعي، أو الفيديو الرقمي، أو البودكاست، موضحًا أنه لم يعد مقبولًا أن يقتصر دور الصحفي على كتابة الخبر فقط، بل يجب أن يمتلك القدرة على صياغة المحتوى بأشكال مختلفة.

مهارات عند اختيار الصحفي

وأضاف أن المهارات التي أصبحت غير قابلة للتنازل عند اختيار الصحفي تتمثل في الدقة والمصداقية، وسرعة الإنجاز دون الإخلال بجودة المحتوى، وإجادة اللغة العربية، والقدرة على التحقق من المعلومات، واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بصورة مسؤولة، وإتقان أساسيات التصوير والمونتاج البسيط، والتعامل مع أنظمة إدارة المحتوى، إلى جانب المرونة في التعلم والتطوير المستمر.

تطوير مناهج الإعلام

وحول أولويات تطوير مناهج الإعلام، أوضح مدير تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط أنه سيمنح الجانب العملي أولوية قصوى ليصبح جزءًا أساسيًا من العملية التعليمية، مع إلزام الطلاب بفترات تدريب داخل المؤسسات الإعلامية، إلى جانب إدخال مقررات متخصصة في الإعلام الرقمي، وصحافة البيانات، والذكاء الاصطناعي في الإعلام، والتحقق من الأخبار ومكافحة المعلومات المضللة، وإنتاج المحتوى متعدد المنصات، وتحليل الجمهور.

كما دعا إلى تدريس مهارات ريادة الأعمال الإعلامية، وإدارة المؤسسات الصحفية، وتعزيز تعليم اللغات الأجنبية، مع تحديث المناهج بصورة دورية بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية، بما يضمن مواكبتها للتغيرات المتسارعة في سوق العمل، وإعداد خريج قادر على المنافسة محليًا وإقليميًا ودوليًا.

من حجر الأجداد إلى حلم الأبناء

• رحلة مصر لحماية تراثها الثقافي ونقله للأجيال الجديدة

محمد الأحمدي

في أحد الأزقة القديمة بالقاهرة التاريخية، يقف منزل تجاوز عمره مئات السنين، يحمل على جدرانه بصمات أجيال تعاقبت ورحلت، بينما بقي شاهدًا على حكايات مدينة لا تشيخ. وعلى بعد مئات الكيلومترات جنوبًا، يواصل معبد فرعوني استقبال شروق الشمس كما فعل منذ آلاف الأعوام، فيما لا تزال أنامل حرفي بسيط في إحدى قرى الصعيد تنسج قطعة من الخيامية أو التلي بالطريقة نفسها التي تعلمها عن أجداده. هذه المشاهد ليست مجرد صور من الماضي، بل صفحات حية من ذاكرة وطن، تدرك الدولة المصرية أن الحفاظ عليها ليس ترفًا ثقافيًا، بل مسؤولية وطنية ترتبط بحماية الهوية وتعزيز الانتماء وبناء المستقبل.

فالتراث الثقافي، سواء كان ماديًا يتمثل في الآثار والمباني التاريخية والمتاحف، أو معنويًا يتجسد في الحرف التقليدية والفنون الشعبية والعادات والموروثات، يُمثل أحد أهم عناصر القوة الناعمة المصرية. ولذلك، شهدت السنوات الأخيرة تحركًا واسعًا من مختلف مؤسسات الدولة لتنفيذ مشروعات تهدف إلى صون هذا التراث وإحيائه، وتحويله إلى ركيزة للتنمية المستدامة، ومورد اقتصادي وسياحي وثقافي يعزز مكانة مصر على المستويين الإقليمي والدولي.

• القاهرة التاريخية.. مدينة تستعيد بريقها

تُعد القاهرة التاريخية واحدة من أكبر المدن التراثية في العالم، فهي تضم مئات المساجد والكنائس والبيوت الأثرية والأسواق القديمة التي تعكس تنوع الحضارات التي مرت على مصر. ومع مرور الزمن، تعرضت أجزاء من هذه المنطقة إلى التدهور نتيجة التوسع العمراني والعوامل البيئية، ما دفع الدولة إلى إطلاق مشروع متكامل لإحياء القاهرة التاريخية، شملت أعمال التطوير ترميم المباني الأثرية، وتحسين شبكات المرافق، وإعادة تنظيم الحركة داخل الشوارع التاريخية، والحفاظ على الطابع المعماري للمناطق التراثية، بما يحقق التوازن بين حماية القيمة التاريخية وتحسين جودة الحياة للسكان.

وامتدت جهود التطوير إلى منطقة الفسطاط، أول عاصمة إسلامية لمصر، حيث جرى تنفيذ مشروعات عمرانية وثقافية وسياحية تعيد لهذه المنطقة مكانتها التاريخية، إلى جانب تحويلها إلى مقصد ثقافي وسياحي يربط بين الماضي والحاضر.

ومن أبرز النماذج أيضًا مشروع تطوير سور مجرى العيون، الذي أعاد الحياة إلى أحد أهم الآثار الإسلامية في مصر، بعدما تحولت المنطقة المحيطة به إلى منطقة حضارية تضم مساحات مفتوحة وخدمات ثقافية وسياحية، مع الحفاظ على القيمة التاريخية للسور الذي ظل شاهدًا على تاريخ القاهرة لقرون طويلة.

• المتاحف والآثار.. استثمار في الحضارة المصرية

وشهد قطاع المتاحف والآثار طفرة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، انطلاقًا من رؤية تعتبر أن الحفاظ على الآثار لا يقتصر على أعمال الترميم، بل يشمل تقديمها للعالم بصورة تليق بقيمة الحضارة المصرية.

وكان افتتاح المتحف القومي للحضارة المصرية أحد أبرز الإنجازات، حيث أصبح مركزًا حضاريًا يعرض تاريخ مصر عبر مختلف العصور، ويضم المومياوات الملكية التي انتقلت إليه في موكب عالمي استثنائي جذب أنظار الملايين حول العالم، وأسهم في الترويج للحضارة المصرية بأسلوب حديث يجمع بين التكنولوجيا والعرض المتحفي المتطور.

وفي محافظة الأقصر، أعادت الدولة افتتاح طريق الكباش بعد مشروع تطوير وترميم استمر سنوات، ليظهر هذا الطريق التاريخي بصورة تعكس عظمة الحضارة المصرية القديمة، وليتحول إلى أحد أهم المزارات السياحية في العالم.

كما تتواصل أعمال الترميم في عدد كبير من المعابد والمقابر الأثرية، مع تنفيذ حفائر أثرية تسفر بشكل مستمر عن اكتشافات جديدة تثري المعرفة بتاريخ مصر، وتؤكد أن أرضها لا تزال تخفي الكثير من أسرار الحضارة الإنسانية.

ولم تتوقف الجهود عند حدود الداخل، بل نجحت الدولة، من خلال التعاون بين وزارة السياحة والآثار ووزارة الخارجية والنيابة العامة والجهات الدولية، في استعادة آلاف القطع الأثرية التي خرجت من البلاد بطرق غير مشروعة، وهو ما يعكس نجاح الدبلوماسية الثقافية المصرية في استرداد جزء مهم من التراث الوطني.

• حماية التراث الديني.. الحفاظ على ذاكرة المصريين

يحظى التراث الديني في مصر باهتمام كبير باعتباره جزءًا أصيلًا من الهوية الوطنية التي تشكلت عبر قرون من التعايش والتنوع الحضاري. وقد شهدت العديد من المساجد التاريخية أعمال ترميم وصيانة دقيقة، هدفت إلى الحفاظ على قيمتها المعمارية والفنية، مع تطوير المناطق المحيطة بها لاستقبال الزائرين بصورة تليق بمكانتها.

كما امتدت أعمال الترميم إلى عدد من الكنائس والأديرة الأثرية، خاصة الواقعة في منطقة مصر القديمة ووادي النطرون وغيرها من المواقع التاريخية، بما يسهم في الحفاظ على التراث القبطي الذي يمثل أحد أهم مكونات الحضارة المصرية.

وتأتي هذه المشروعات في إطار رؤية تؤكد أن جميع المواقع الدينية التاريخية، على اختلاف انتماءاتها، تمثل تراثًا وطنيًا يعبر عن تاريخ المصريين، ويعكس قيم التسامح والتنوع التي تميز المجتمع المصري عبر العصور.

• صون الذاكرة الشعبية للأجيال القادمة

لا يقتصر التراث المصري على المعابد والقصور والمباني التاريخية، فهناك تراث آخر يعيش في تفاصيل الحياة اليومية للمصريين، يتمثل في الحكايات الشعبية، والأغاني، والاحتفالات، والحرف التقليدية، والعادات المتوارثة التي تشكل جزءًا من الهوية الوطنية. ومن هنا، اتجهت الدولة إلى الاهتمام بالتراث الثقافي غير المادي، باعتباره ذاكرة المجتمع التي لا تقل قيمة عن الآثار الحجرية.

ونجحت مصر في تسجيل عدد من عناصر التراث الثقافي غير المادي على قوائم منظمة اليونسكو، من بينها السيرة الهلالية باعتبارها واحدة من أهم الملاحم الشعبية العربية، ولعبة التحطيب التي تعود جذورها إلى مصر القديمة، والخط العربي ضمن ملف عربي مشترك، إضافة إلى النخلة وما تمثله من قيمة حضارية واقتصادية وثقافية في حياة الشعوب العربية. ويمنح هذا التسجيل اعترافًا دوليًا بهذه العناصر، ويسهم في حمايتها من الاندثار، مع تشجيع الأجيال الجديدة على تعلمها والحفاظ عليها.

• الحرف التقليدية.. إنقاذ مهن عاشت مئات السنين

أدركت الدولة أن بقاء الحرف التراثية يعني الحفاظ على جزء أصيل من الشخصية

جانب من
المتحف المصري الكبير

• الحضارة لا تُصان بالشعارات بل بالعمل والعلم والاستثمار في الإنسان والمكان

المصرية، لذلك توسعت في دعم الحرفيين وتشجيع الصناعات اليدوية التي توارثتها الأسر المصرية عبر الأجيال.

وتبرز نماذج عديدة في هذا المجال، منها دعم صناعة الخيامية في القاهرة التاريخية، والحفاظ على صناعة الفخار في قرية الفواخير بالفسطاط، وتشجيع صناعة السجاد اليدوي في عدد من المحافظات، إلى جانب إحياء حرف التلي في صعيد مصر، والخزف والنسيج اليدوي وغيرها من الصناعات التي تمثل جزءًا من التراث الثقافي المصري.

كما تنظم وزارة الثقافة معارض ومهرجانات للحرف التراثية، تتيح للحرفيين عرض منتجاتهم وتسويقها، بما يساعد على استمرار هذه المهن وتحويلها إلى مصدر دخل للأسر، ويشجع الشباب على تعلمها بدلاً من اندثارها.

• الرقمنة واسترداد الآثار.. التكنولوجيا في خدمة التاريخ

ومع التطور التكنولوجي، اتجهت الدولة إلى استخدام الوسائل الرقمية في حماية التراث، من خلال توثيق القطع الأثرية والمخطوطات والوثائق التاريخية إلكترونيًا، بما يضمن الحفاظ عليها للأجيال المقبلة، ويُسهل عمليات البحث والدراسة، ويحد من مخاطر التلف أو الفقد.

وفي الوقت نفسه، تواصل مصر جهودها لاستعادة الآثار التي خرجت من البلاد بطرق غير مشروعة، حيث نجحت خلال السنوات الأخيرة في استرداد آلاف القطع الأثرية من عدد من الدول، بعد تنسيق قانوني ودبلوماسي مكثف، في رسالة تؤكد أن الحفاظ على التراث مسؤولية مستمرة لا تتوقف عند حدود الاكتشاف أو الترميم.

• الوعي المجتمعي.. الشريك الحقيقي في حماية التراث

ورغم أهمية المشروعات القومية، فإن نجاحها يظل مرتبطًا بوعي المواطنين بقيمة التراث. ولذلك، تنفذ مؤسسات الدولة برامج توعوية تستهدف الطلاب والشباب والأسر، من خلال الزيارات المدرسية للمتاحف والمواقع الأثرية، وتنظيم الندوات وورش العمل والفعاليات الثقافية التي تعرف الأجيال الجديدة بتاريخ بلادهم.

كما أصبح الإعلام شريكًا أساسيًا في هذه المهمة، عبر تسليط الضوء على قيمة المواقع التاريخية، والتعريف بالحرف التقليدية، ونشر ثقافة احترام التراث باعتباره مسؤولية جماعية، وليس مسؤولية المؤسسات الحكومية وحدها.

• المبادرات القومية.. رؤية تتجاوز الترميم إلى صناعة المستقبل

لم تعد جهود الدولة في مجال حماية التراث الثقافي تقتصر على ترميم مبنى أثري أو إنقاذ موقع تاريخي، بل أصبحت جزءًا من رؤية تنموية متكاملة تستهدف إعادة إحياء المدن التاريخية وتحويلها إلى مراكز نابضة بالحياة والثقافة والسياحة. فالمشروعات القومية التي شهدتها مصر خلال السنوات الأخيرة عكست توجهًا جديدًا يقوم على الحفاظ على الطابع التاريخي للمناطق التراثية، مع تطوير بنيتها الأساسية وتحسين الخدمات المقدمة لسكانها وزائريها.

وتجسد ذلك في مشروعات تطوير القاهرة الخديوية وإعادة إحياء مبانيها التاريخية، إلى جانب مشروع حدائق الفسطاط الذي يربط بين التاريخ والطبيعة والترفيه في واحدة من أقدم مناطق القاهرة، فضلًا عن تطوير عدد من الميادين والمناطق ذات الطابع التراثي في محافظات مختلفة، بما يُسهم في استعادة قيمتها الحضارية ويجعلها أكثر جذبًا للمواطنين والسائحين.

كما حرصت الدولة على أن تتم أعمال التطوير وفق معايير علمية تراعي الهوية المعمارية لكل منطقة، حتى لا تفقد المباني التاريخية طابعها الأصيل، وهو ما يعكس تحول مفهوم الحفاظ على التراث من مجرد صيانة للمباني القديمة إلى مشروع حضاري متكامل يربط الماضي بالحاضر، ويضمن استمرار هذا الإرث للأجيال المقبلة.

• التراث الثقافي.. قوة ناعمة تدعم الاقتصاد وتعزز مكانة مصر عالميًا

أثبتت التجربة المصرية أن التراث الثقافي لا يمثل قيمة تاريخية فقط، بل يعد أحد أهم الموارد الاقتصادية ومصادر القوة الناعمة للدولة. فكل موقع أثري يتم تطويره، وكل متحف يفتح أبوابه، وكل حرفة تراثية يتم إحياؤها، ينعكس أثره على حركة السياحة، ويوفر فرص عمل جديدة، ويشجع الصناعات الثقافية والإبداعية.

وقد أسهمت المشروعات الكبرى، مثل افتتاح المتحف القومي للحضارة المصرية وإحياء طريق الكباش وتطوير المناطق التاريخية، في جذب اهتمام وسائل الإعلام العالمية، وتعزيز صورة مصر باعتبارها واحدة من أهم الوجهات الثقافية والسياحية في العالم، وهو ما انعكس على زيادة الإقبال على زيارة المواقع الأثرية والمتاحف.

وأصبحت الحرف التراثية تمثل فرصة حقيقية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين الحرفيين من تسويق منتجاتهم داخل مصر وخارجها، بما يحافظ على المهن التقليدية من الاندثار، ويحولها إلى مصدر مستدام للدخل، خاصة في القرى والمناطق التي اشتهرت بهذه الصناعات منذ مئات السنين.

وفي ظل التحول الرقمي الذي تشهده الدولة، بات التراث المصري حاضرًا أيضًا على المنصات الرقمية والمعارض الافتراضية، الأمر الذي يوسع دائرة التعريف بالحضارة المصرية، ويجعلها أكثر قربًا من الأجيال الجديدة داخل مصر وخارجها، مؤكدًا أن الحفاظ على التراث لم يعد مسؤولية ثقافية فحسب، بل أصبح استثمارًا طويل الأجل في الهوية والاقتصاد والتنمية المستدامة.

• تراث يحكي الماضي.. ويبني المستقبل

وعندما تنجح الدولة في إنقاذ مبنى أثري من الانهيار، أو تعيد قطعة أثرية إلى موطنها الأصلي، أو تمنح حرفة تقليدية فرصة جديدة للحياة، فإنها لا تحافظ على حجر أو قطعة فنية فحسب، بل تحافظ على قصة شعب وهوية أمة وذاكرة حضارة تمتد لآلاف السنين.

وقد أثبتت التجربة المصرية أن الاستثمار في التراث لم يعد يقتصر على حماية الماضي، بل أصبح استثمارًا في المستقبل، من خلال تنشيط السياحة، ودعم الاقتصاد الإبداعي، وتعزيز القوة الناعمة، وترسيخ الانتماء لدى الأجيال الجديدة.

وبين معابد الأقصر، وشوارع القاهرة التاريخية، وأديرة وادي النطرون، وورش الخيامية والفخار والتلي، تتواصل رحلة الحفاظ على التراث المصري، في رسالة تؤكد أن الحضارة لا تُصان بالشعارات، بل بالعمل والعلم والاستثمار في الإنسان والمكان. فكل حجر يُرمم، وكل قطعة أثرية تعود إلى موطنها، وكل حرفة تنجو من الاندثار، تمثل خطوة جديدة في رحلة طويلة تحافظ بها مصر على ذاكرتها الممتدة لآلاف السنين، وتقدمها للعالم باعتبارها إرثًا إنسانيًا حيًا، ودليلًا على أن أمة تعرف قيمة تاريخها هي الأقدر على صناعة مستقبلها.

د. سامية قدري

شعوب على الحافة

في هذا العالم المتسع والمترابط، بفعل عمليات العولمة، ما زالت تعيش جماعات وشعوب على الحافة أو في مناطق الظل، أو على الهامش، سواء كان اختيار هذا العيش طوعيًا، حيث تخشى محو هويتها الثقافية، وفقدان ذاتها المجتمعية، وربما خشية الانقراض، أو هو وضع تاريخي أجبرت عليه لأسباب مختلفة. تعيش هذه الشعوب وتكافح من أجل البقاء والحفاظ على الهوية وتواجه تحديات فرضتها البيئة الطبيعية أو الصراعات العرقية والسياسية أو بسبب سياسات العولمة ووطأة الحداثة، وأحيانًا بسبب الوصم الذي لحق بها تاريخيًا. وفي هذه المقالات أقدم لبعض من هذه الشعوب والجماعات الموجودة في قارات العالم المتقدم منه وغير المتقدم.

(٥)

قبائل النوير والدينكا والشلك

(جنوب السودان)

تعيش قبائل النوير والدينكا والشلك على النيل بالسودان حيث ينتمون إلى أصل وجد واحد يدعى "لانجور"، الذي تحكي عنه الأساطير أنه قد عبر النيل الأبيض عند منطقة فشودة، ثم سار بهم إلى شرق ملكال حيث استقر بهم المقام هناك. يتحدث النوير والدينكا لغة واحدة وأسلوبهم في الحياة واحد ويعتقدون أن تاريخهم يبدأ من منطقة "ليج" المقدسة لديهم، حيث شهدت هذه المنطقة نشأة جميع فصائل النوير ثم تفرقوا منها إلى جميع مناطقهم. احتك النوير بدرجات متفاوتة

بشعوب العرب، وبمملكة الشلك القوية ودخلوا في علاقات معها كانت على الدوام عدائية الطابع.

النوير، يحتل النوير المرتبة الثانية بعد الدينكا من حيث التعداد السكاني، إذ يبلغ تعدادهم حوالي مليونين. يتميز النوير عن المجموعتين الآخرتين بخصائص طبيعية: الرأس المستطيل والأنف الأفطس، والشفاه الغليظة المقلوبة التي تميل إلى التفلطح، وبشرة أجسامهم فاتحة قليلاً عن الشلك والدينكا، أما الشعر فلونه أسود وملمسه خشن وقامات الرجال طويلة ونحيلة. تسكن عشائر النوير في أماكن متفرقة من جمهورية جنوب السودان على شكل تجمعات بشرية تتكون من قرى ومعسكرات مرتفعة على ظهر هضاب صغيرة وتلال ويعملون بالزراعة، إلا أن الأرض التي تفصل بين القرى تكون مغمورة لمدة ستة أشهر، ومن ثم فهي ليست صالحة للإقامة ولا للزراعة ولا للرعي. وقد أدى هذا الوضع إلى عزلة القبيلة وعزز نزوعها الاستقلالي وزاد صعوبة اختراق مناطقها. وربما قادهم هذا الوضع أو هذه العزلة إلى اعتزازهم بأنفسهم وإحساسهم بالتفوق على القبائل الأخرى. ومع ذلك يحق لكل نويري أن يترك قبيلته ويستقر في قبيلة جديدة ويصبح عضوًا فيها.

لقد أثر الوضع الجغرافي الخاص ومن ثم التوزيع السكاني إلى وجود هجرات موسمية حيث يكونون جماعات قروية منفصلة في فصل الأمطار، ويتحدون في معسكر مشترك في فصل الجفاف، وهجرة بعضهم إلى مناطق تتوفر فيها المياه. كما أنهم يمارسون رعي الأبقار، وصيد الأسماك وصيد الحيوانات وجمع الفواكه والجذور البرية في موسم الجفاف وعن سقوط الأمطار يعودون إلى قراهم لممارسة الزراعة.

في النصف الأول من القرن التاسع عشر نزحت موجات من شعب النوير إلى الضفة الغربية للنيل مجتاحة أرض الدينكا، مما أشعل الحرب بين الشعبين التي مازالت قائمة حتى اليوم. ما استقبل شعب النوير الاستعمار البريطاني بالرفض التام، إلا أن البريطانيين استطاعوا إخضاعهم بعمليات عسكرية عرفت "بحرب النوير" التي استمرت من ١٨٩٢ إلى ١٩٣٠م استخدمت فيها الطائرات والدبابات مقابل أسلحة النوير البدائية المتمثلة في السهام والحراب مما أدى إلى هزيمتهم واعتقال زعيمهم.

الدينكا، وهي إحدى أكبر وأشهر القبائل في جنوب السودان في منطقة النيل الأبيض وأعالي النيل. تشتهر بحجمها الكبير وعدد أفرادها الذي يتراوح ما بين ٤ إلى ٥ ملايين نسمة يعيش معظم في المناطق السهلة الواقعة على ضفاف الأنهار والمستنقعات، وهو ما يتناسب مع نمط حياتهم الرعوي التقليدي. ويرى البعض أن اسمهم جاء من لفظ دنكا الذي يعني الأرض السهلة، ويعيشون في شكّل عشائر، مثل النوير. خاض شعب الدينكا عبر تاريخه العديد من الحروب والنزاعات السياسية، ورغم ذلك استطاع الحفاظ على هويته الثقافية واللغوية وانتمائه العميق لوحدته الاجتماعية. يستخدم الدينكا الأساطير في كثير من الأحيان لتبرير علاقتهم بالمكان وأحقيتهم في الأرض التي يسكنونها، فتذهب الأسطورة أنهم نزلوا من السماء أو خرجوا من النيل، وهو ما يعكس ارتباطهم بالأرض والمياه. تساهم اللغة والثقافة في الحفاظ على الهوية، فعلى الرغم من أن لغة شعب الدينكا غير مكتوبة، إلا أنها تعد من اللغات المحلية الكبرى متعددة اللهجات، نظرًا لتنوع فروع القبيلة، ومع ذلك تظل المفردات الأساسية والبنية النحوية متقاربة مما يسهل التفاهم بين مختلف طوائفهم. هذا بالإضافة إلى أن العادات والتقاليد والمعتقدات والفنون تحتل مكانة مهمة في الحياة اليومية وتستخدم للتعبير عن المشاعر وتخليد البطولات، ووصف جمال الطبيعة والماشية، إلى جانب الطقوس الدينية والاجتماعية المختلفة. فالرقص، على سبيل المثال، عند الدينكا ليس مجرد ترفيه بل طقس اجتماعي ثقافي يعكس أحوال المجتمع وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والدينية.

يقوم النظام القبلي في الدينكا على القرابة والنسب، حيث تعد العائلة الممتدة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية التي تقوم بالأدوار المهمة والحيوية في حياة أفراد القبيلة كالزواج، والنشاط الاقتصادي والحروب، وحل النزاعات. ويتولى رئاسة القبيلة زعيم ينظم شؤون المجتمع ويتمتع بمكانة خاصة لدى أفراد القبيلة تصل إلى حد العبادة.

على الرغم من أن الدينكا يحتفظون بمعتقداتهم الدينية التقليدية التي ترتبط بعبادة الطبيعة، يؤمن الدينكا بوجود قوة عليا تسمى "غود" أو "رب" وهو الخالق الأعظم الذي يشرف على الكون. ولكنهم لا يعبدونه بشكل مباشر، لاعتقادهم أنه بعيد ولا يتواصل مع البشر مباشرةً ولكن من خلال الطبيعة. لذلك يعتقدون أن هذه القوى العليا قد خلقت الإنسان وكل الكائنات وأن الأرواح تسكن في الطبيعة مثل: الجبال والأنهار والأشجار وحتى في الحيوانات.

وعلى الرغم من احتفاظ الدينكا بمعتقداتهم هذه، إلا أن المسيحية والإسلام لعبا دورًا مهمًا في تشكيل ملامح الحياة الروحية لبعض أفراد المجتمع عبر التبشير المسيحي والدعوة الإسلامية.

الثقافة والإعلام

شراكة في بناء الوعي وترسيخ الهوية

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

العنوان: مربع 1331 شارع الدكتور أحمد زكي -
النزهة الجديدة - القاهرة - مصر

العنوان البريدي: صندوق 162 - 11811 - بانوراما - القاهرة

التليفون: 002 02 2262 1425 /6/7/8

البريد الإلكتروني: info@ceoss.org.eg

www.ceoss-eg.org

/ceoss